

أَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ

لِلْإِمَامِ الرَّغَزَلِيِّ

٢٣

وَبِهَامِشِهِ
نُورُ الْيَقِينِ
فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ أَحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ

لِشَيْخِ الْمُحَدِّثِينَ فِي عَصْرِهِ
مُحَمَّدِ الْحَافِظِ الْبَغْدَادِيِّ

بِتَخْرِيجِ
الْحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ الْعَمَلِيِّ وَالسَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ

دار عريب

للطباعة والنشر والتوزيع
بمكة المكرمة

« ونظر النبي ﷺ إلى رجل يلزم رجلا بدين فأومأ إلى صاحب الدين بيده أن يضع الشطر ففعل فقال للمديون قم فأعطه » (١٦٢٦).

وكل من باع شيئا وترك ثمنه في الحال ولم يرهق إلى طلبه فهو في معنى المقرض وروى أن الحسن البصري باع بغلة له بأربعمائة درهم فلما استوجب المال قال له المشتري اسمح يا أبا سعيد قال قد أسقطت عنك مائة قال له فأحسن يا أبا سعيد فقال : قد وهبت لك مائة أخرى فقبض من حقه مائتي درهم فقليل له يا أبا سعيد هذا نصف الثمن فقال : هكذا يكون الإحسان وإلا فلا وفي الخبر : « خذ حَقَّكَ في كَفَافٍ وعَفَافٍ وَاوٍ أو غير وَاوٍ يحاسبك الله حسابا يسيرا » (١٦٢٧).

الرابع : في توفية الدين ومن الإحسان فيه حسن القضاء وذلك بأن يمشى إلى صاحب الحق ولا يكلفه أن يمشى إليه يتقاضاه فقد قال ﷺ : « خيركم أحسنكم قضاء » (١٦٢٨).

(١٦٢٦) حديث : « نظر رسول الله ﷺ إلى رجل يلزم رجلا بدين فأومأ إلى صاحب الدين بيده أن يضع الشطر ففعل فقال للمديون قم فأعطه » كذا في القوت قال العراقي : متفق عليه من حديث كعب بن مالك .

قال مرتضى : هما عبد الله بن حدرد وكان له دين على كعب بن مالك فتقاضيا في المسجد حتى ارتفعت أصواتهما هكذا ذكره شراح البخاري في تفسير قوله خرجت أخبركم بليلة القدر فتلاحى رجلان فاختلجت ورواه عن عبادة بن الصامت .

(١٦٢٧) حديث : قال ﷺ : « خذ حَقَّكَ في كَفَافٍ وَاوٍ أو غير وَاوٍ يحاسبك الله حسابا يسيرا » هكذا هو في القوت قال العراقي : رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد حسن دون قوله يحاسبك الله حسابا يسيرا، وله ولابن حبان والحاكم وصححه نحوه من حديث ابن عمر وعائشة . اهـ .

وقال مرتضى : وكذلك رواه الحاكم وصححه وكذا رواه العسكري في الأمثال ورواه العسكري أيضا من حديث الحسن عن أنس ورواه الطبراني في الكبير من حديث جرير قال : قال رسول الله ﷺ لصاحب الحق خذ . . إلخ قال الهيثمي وفيه داود بن عبد الجبار وهو متروك ورواه الطبراني أيضا وعبد الرزاق في مصنفه عن أبي قلابة مرسلا وقال في الفردوس هذا قاله لرجل مر به وهو يتقاضى رجلا وقد ألح عليه .

(١٦٢٨) حديث : قال ﷺ : « خيركم أحسنكم قضاء » وفي القوت خير الناس أحسنهم قضاء قال العراقي : متفق عليه من حديث أبي هريرة . اهـ .

ومهما قدر على قضاء الدين فليبادر إليه ولو قبل وقته وليسلم أجود مما شرط عليه وأحسن وإن عجز فليؤخر قضاءه مهما قدر قال عليه السلام : « من أدان ديناً وهو ينوى قضاءه وكل الله به ملائكة يحفظونه ويدعون له حتى يقضيه » (١٦٢٩).

وكان جماعة من السلف يستقرضون من غير حاجة لهذا الخبر .

ومهما كلمه صاحب الحق بكلام خشن فليحتمله وليقابله باللطف اقتداء برسول الله عليه السلام إذ جاءه صاحب الدين عند حلول الأجل ولم يكن قد اتفق قضاؤه فجعل

وقال مرتضى : ورواه الترمذى وقال حسن صحيح والنسائى بلفظ خياركم أحاسنكم قضاء ورواه ابن ماجه من حديث العرباض بن سارية وأبو نعيم من حديث أبى رافع بلفظ خير الناس أحسنهم قضاء .

(١٦٢٩) حديث : قال عليه السلام : « من أدان ديناً وهو ينوى قضاءه وكل الله به ملائكة يحفظونه ويدعون له حتى يقضيه » هكذا هو فى القوت قال العراقى : رواه أحمد من حديث عائشة ما من عبد كانت له نية فى أداء دينه إلا كان معه من الله عون وحافظ وفى رواية له لم يزل معه من الله حارس وفى رواية للطبرانى فى الأوسط إلا كان معه عون من الله عليه حتى يقضيه عنه . اهـ .

وقال مرتضى : وروى الطبرانى فى الكبير من حديث ميمونة من أدان ديناً ينوى قضاءه أداه الله تعالى عنه يوم القيامة وفى لفظ له من أدان ديناً وهو يحدث نفسه بقضائه أعانه الله وروى الطبرانى فى الكبير من حديثها ما من مسلم يدان ديناً يريد أداءه إلا أداه الله عنه فى الدنيا وروى البيهقى من حديثها من أدان ديناً ينوى قضاءه كان معه عون من الله على ذلك وللنسائى من حديثها من أخذ ديناً وهو يريد أن يؤديه أعانه الله عز وجل وأحمد والبخارى وابن ماجه من حديث أبى هريرة من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ووقع عند المناوى فى شرحه على الجامع بدل ميمونة فى الأحاديث التى ذكرت ميمون وقال عن أبيه يعنى ميمون بن جابان الكردى ولأبيه صحبة وهذا غلط فليتنبه لذلك ورواه الطبرانى أيضاً والحاكم والبزار من حديث أبى أمامة من أدان ديناً وهو ينوى أن يؤديه أداه الله عنه يوم القيامة ومن استدان ديناً وهو لا ينوى أن يؤديه فمات قال الله عز وجل يوم القيامة ظننت أن لا أخذ لعبدى بحقه فيؤخذ من حسناته فتجعل من حسنات الآخر فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات الآخر فجعلت عليه وما ذكره العراقى من رواية أحمد فقد رواه أيضاً الحاكم وصححه بلفظ إلا كان له من الله عون .

الرجل يشدد الكلام على رسول الله ﷺ فهم به أصحابه فقال: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالا» (١٦٣٠).

ومهما دار الكلام بين المستقرض والمقرض فالإحسان أن يكون الميل الأكثر للمتوسطين إلى من عليه الدين فإن المقرض يقرض عن غنى والمستقرض يستقرض عن حاجة .

وكذلك ينبغي أن تكون الإعانة للمشتري أكثر فإن البائع راغب عن السلعة ينبغي ترويجها والمشتري محتاج إليها هذا هو الأحسن إلا أن يتعدى من عليه الدين حده فعند ذلك نُصِرَتْه في منعه عن تعديه وإعانة صاحبه إذ قال ﷺ: «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما فقليل كيف ننصره ظالما فقال: منعك إياه من الظلم نصرة له» (١٦٣١).

(١٦٣٠) حديث: جعل رجل يشدد الكلام على رسول الله ﷺ في دين له عند رسول الله ﷺ يتقاضاه فهم به أصحابه فقال ﷺ: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالا» قال العراقي: متفق عليه من حديث أبي هريرة . اهـ.

وقال مرتضى: وكذلك رواه الترمذى قال إن رجلا أتى النبي ﷺ يتقاضاه فأغلظ فهم به أصحابه فقال رسول الله ﷺ دعوه فإن لصاحب الحق مقالا ثم قال أعطوه سنا مثل سنة . . إلخ وقد رواه ابن عساكر من حديث أبي حميد الساعدي وأحمد من حديث عائشة وفي الحلية لأبي نعيم من حديث أبي هريرة بلفظ دعوه فإن طالب الحق أعذر من النبي .

(١٦٣١) حديث: قال رسول الله ﷺ: «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما فقليل كيف ننصره ظالما فقال ﷺ: منعك إياه من الظلم نصرة له» قال العراقي: متفق عليه من حديث أنس . اهـ.

وقال مرتضى: رواه البخارى فى المظالم وكذا أحمد والترمذى فى الفتن وروى مسلم معناه عن جابر وفيه قصة هى بيان سببه وفى آخر الحديث ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما إن كان ظالما قلينه فإنه له نصر وإن كان مظلوما فلينصره رواه من طريق ابن الزبير عن جابر وللبخارى أيضا بالاقصصار على الجملة الأولى فقط رواه من طريق هشيم عن حميد وعبيد الله سمعنا أنسابه وفى لفظ للبخارى قيل كيف أنصره ظالما قال تحجزه عن الظلم فإن ذلك نصرة له رواه فى الإكراه من طريق عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن جده وفى لفظ له قالوا هذا ينصره مظلوما فكيف ينصره ظالما فقال تأخذ فوق يديه رواه من طريق معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس وعند الدارمى وابن عساكر من حديث جابر أنصر أخاك ظالما أو مظلوما إن يكن ظالما فاردده عن ظلمه وإن يكن مظلوما فانصره .

الخامس: أن يقل من يستقيه فإنه لا يستقل إلا متندم مستضر بالبيع ولا ينبغي أن يرضى لنفسه أن يكون سبب استضرار أخيه قال عليه السلام : « من أقال نادماً صفقته أقال الله عشرته يوم القيامة » (١٦٣٢) أو كما قال .

السادس: أن يقصد في معاملته جماعة من الفقراء بالنسيئة وهو في الحال عازم على أن لا يطالبهم إن لم تظهر لهم ميسرة فقد كان في صالحه السلف من له دفتران للحساب أحدهما ترجمته مجهولة فيه أسماء من لا يعرفه من الضعفاء والفقراء وذلك أن الفقير كان يرى الطعام أو الفاكهة فيشتهيه فيقول أحْتَاج إلى خمسة أرطال مثلاً من هذا وليس معي ثمنه فكان يقول خذه واقض ثمنه عند الميسرة ولم يكن يعد هذا من الخيار بل عد من الخيار من لم يكن يثبت اسمه في الدفتر أصلاً ولا يجعله ديناً لكن يقول خذ ما تريد فإن يسر لك فاقض وإلا فأنت في حل منه وسعة فهذه طرق تجارات السلف

(١٦٣٢) حديث : قال عليه السلام : « من أقال نادماً صفقته أقاله الله عشرته يوم القيامة » . قال العراقي : رواه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة وقال صحيح على شرط مسلم . اهـ .

وقال مرتضى : وكذا رواه ابن ماجه والبيهقي كلهم من طريق يحيى بن يحيى عن حفص ابن غياث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ووجد في بعض نسخ المستدرک للحاكم هو على شرطهما وكذا قال ابن دقيق العيد وصححه أيضاً ابن حزم في المجلى لكن الحافظ في اللسان نقل تضعيفه عن الدارقطني ثم إن لفظ المذكورين من أقال مسلماً أقال الله تعالى عشرته وعند ابن حبان أقاله الله عشرته يوم القيامة وفي زوائد المسند لعبد الله بن أحمد عن ابن معين بلفظ من أقال عشرة أقاله الله يوم القيامة وروى ابن حبان في النوع الثاني من القسم الأول من صحيحه من طريق ابن معين أيضاً بلفظ من أقال نادماً بيعة أقال الله عشرته يوم القيامة ورواه البيهقي من طريق داهر بن نوح عن عبد الله بن جعفر المدائني عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رفعه من أقال نادماً أقاله الله يوم القيامة وعبد الله مجمع على ضعفه فلعل تضعيف الدارقطني المشار إليه إنما هو لهذا السند وعند ابن النجار من حديث أبي هريرة من أقال أخاه المؤمن عشرته في الدنيا أقال الله عشرته يوم القيامة ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير مرسل من أقال مسلماً بيعة أقاله الله نفسه يوم القيامة . إلخ . ورواه البيهقي من طريق معمر فقال عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة ومن هذا الوجه رواه الحاكم في علوم الحديث وقال لم يسمعه معمر عن محمد ولا محمد عن أبي صالح .

وقد اندرست والقائم به محيى لهذه السنة وبالجمله التجارة محك الرجال وبها يُمتحن دين الرجل وورعه ولذلك قيل :

لا يغرنك من المرء قميص رقبه أو إزار فوق كعب الساق منه رفعه
أو جبين لاح فيه ، أثر قد قلعه ولدى الدرهم فانظر ، غيه أو ورعه

ولذلك قيل إذا أثنى على الرجل جيرانه فى الحضر وأصحابه فى السفر ومعاملوه فى الأسواق فلا تشكوا فى صلاحه . وشهد عند عمر رضي الله عنه شاهد فقال : اثنى بمن يعرفك فأتاه برجل فأثنى عليه خيرا فقال له عمر أنت جاره الأدنى الذى يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال لا فقال : كنت رفيقه فى السفر الذى يستدل على مكارم الأخلاق؟ فقال لا قال فعاملته بالدينار والدرهم الذى يستبين به ورع الرجل؟ قال لا قال : أظنك رأيته قائما فى المسجد يهمهم بالقرآن يخفض رأسه طورا ويرفعه أخرى فقال : نعم فقال : اذهب فلست تعرفه وقال للرجل اذهب فأتنى بمن يعرفك .

Handwritten paragraph of text, starting with a capital letter.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

Handwritten paragraph of text, continuing the narrative.

الباب الخامس

فى شفقة التاجر على دينه فيما يخصه ويعم آخرته

ولا ينبغي للتاجر أن يشغله معاشه عن معاده فيكون عمره ضائعاً وصفقته خاسرة وما يفوته من الربح فى الآخرة لا يفى به ما ينال فى الدنيا فيكون ممن اشترى الحياة الدنيا بالآخرة بل العاقل ينبغي أن يشفق على نفسه وشفقته على نفسه بحفظ رأس ماله ورأس ماله دينه وتجارته فيه قال بعض السلف: أولى الأشياء بالعاقل أحوجه إليه فى العاجل وأحوج شئ إليه فى العاجل أحمده عاقبة فى الآجل وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه فى وصيته إنه لا بد لك من نصيبك فى الدنيا وأنت إلى نصيبك من الآخرة أحوج فابدأ بنصيبك من الآخرة فخذ فإناك ستمر على نصيبك من الدنيا فتنتظمه قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القنصر : ٧٧) .

أى لا تنس فى الدنيا نصيبك منها للآخرة فإنها مزرعة الآخرة وفيها تكتسب الحسنات وإنما تتم شفقة التاجر على دينه بمراعاة سبعة أمور :

الأول : حسن النية والعقيدة فى ابتداء التجارة فلينبه بها الاستعفاف عن السؤال وكف الطمع عن الناس استغناء بالحلال عنهم واستعانة بما يكسبه على الدين وقياماً بكفاية العيال ليكون من جملة المجاهدين به ولينبوا النصيح للمسلمين وأن يحب لسائر الخلق ما يحب لنفسه ولينبوا اتباع طريق العدل والإحسان فى معاملته كما ذكرناه ولينبوا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كل ما يراه فى السوق فإذا أضمر هذه العقائد والنيات كان عاملاً فى طريق الآخرة فإن استفاد مالا فهو مزيد وإن خسر فى الدنيا ربح فى الآخرة .

الثانى : أن يقصد القيام فى صنعته أو تجارته بفرض من فروض الكفايات فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل ولو أقبل كلهم على صناعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا وعلى هذا حمل بعض الناس قوله عليه السلام : « اختلاف أمتى رحمة » أى اختلاف همهم فى الصناعات والحرف ومن الصناعات ما هى مهمة ومنها ما يستغنى عنها لرجوعها إلى طلب التنعم والتزين فى الدنيا فليشتغل بصناعة مهمة ليكون فى قيامه بها كافيا عن المسلمين مهما فى الدين وليجتنب صناعة النقش والصياغة وتشيد البنيان بالجص وجميع ما تزخرف به الدنيا فكل ذلك كرهه ذوو الدين فأما عمل الملاهى والآلات التى يحرم استعمالها فاجتناب ذلك من قبيل ترك الظلم ومن جملة ذلك خياطة الخياط القباء من الإبريسم للرجال وصياغة الصائغ مراكب الذهب أو خواتيم الذهب للرجال فكل ذلك من المعاصى والأجرة المأخوذة عليه حرام ولذلك أوجبنا الزكاة فيها وإن كنا لا نوجب الزكاة فى الحلى لأنها إذا قصدت للرجال فهى محرمة وكونها مهياة للنساء لا يلحقها بالحلى المباح ما لم يقصد ذلك بها فيكتسب حكمها من القصد وقد ذكرنا أن بيع الطعام وبيع الأكفان مكروه لأنه يوجب انتظار موت الناس وحاجتهم بغلاء السعر ويكره أن يكون جزارا لما فيه من قساوة القلب وأن يكون حجاما أو كناسا لما فيه من مخامرة النجاسة وكذا الدباغ وما فى معناه وكره ابن سيرين الدلالة وكره قتادة أجرة الدلال ولعل السبب فيه قلة استغناء الدلال عن الكذب والإفراط فى الثناء على السلعة لترويجها ولأن العمل فيه لا يتقدر فقد يقل وقد يكثر ولا ينظر فى مقدار الأجرة إلى عمله بل إلى قدر قيمة الثوب هذا هو العادة وهو ظلم بل ينبغى أن ينظر إلى قدر التعب وكرهوا شراء الحيوان للتجارة لأن المشتري يكره قضاء الله فيه وهو الموت الذى بصده لا محالة وخلق له . وقيل بع الحيوان واشتر الموتان وكرهوا الصرف لأن الاحتراز فيه عن دقائق الربا عسير ولأنه طلب لدقائق الصفات فيما لا يقصد أعيانها وإنما يقصد رواجها وقلمما يتم للصيرفى ربح إلا باعتماد جهالة معاملة بدقائق النقد

فقلما يسلم الصيرفي وإن احتاط ويكره للصيرفي وغيره كسر الدرهم الصحيح والدنانير إلا عند الشك في جودته أو عند ضرورة وقال أحمد بن حنبل رحمه الله ورد نهى عن رسول الله ﷺ (١٦٣٣) وعن أصحابه في الصياغة من الصحاح وأنا أكره الكسر .

وقال يشتري بالدنانير دراهم ثم يشتري بالدراهم ذهباً ويصوغه واستحبوا تجارة البز قال سعيد بن المسيب ما من تجارة أحب إلي من البز ما لم يكن فيها إيمان .

وقد روى « خير تجارتكم البز وخير صناعتكم الخرز » (١٦٣٤)

وفي حديث آخر: « لو اتجر أهل الجنة لا تجروا في البز ولو اتجر أهل النار لا تجروا في الصرف » (١٦٣٥).

(١٦٣٣) حديث : « النهى عن كسر الدينار والدرهم » قال العراقي : رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية علقمة بن عبد الله عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس » زاد الحاكم أن يكسر الدرهم فيجعل فضة ويكسر الدينار فيجعل ذهباً وضعفه ابن حبان . اهـ .

وقال مرتضى : وفي الميزان ضعفه ابن معين وفي المذهب فيه محمد بن مضاء وهو ضعيف وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وعلقمة بصرى ثقة وروى له الأربعة ووالده عبد الله بن سنان بن نيشة بن سلمة المزني صحابي نزل البصرة وكان أحد البكائين .

(١٦٣٤) حديث : « خير تجارتكم البز وخير صنائعكم الخرز » نقله صاحب القوت وقال العراقي : لم أقف له على إسناد وذكره صاحب الفردوس من حديث علي بن أبي طالب أي تعليقا .

(١٦٣٥) حديث : قال ﷺ : « لو اتجر أهل الجنة لا تجروا في البز ولو اتجر أهل النار لا تجروا في الصرف » هكذا في القوت وقال العراقي : رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي سعيد بسند ضعيف وروى أبو يعلى والعقيلي في الضعفاء الشطر الأول من حديث أبي بكر الصديق . اهـ .

وقال مرتضى : وروى الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية وابن عساكر من حديث ابن عمر لو أذن الله في التجارة لأهل الجنة لا تجروا في البز والعطر قال الهيثمي فيه عبد الرحمن بن أيوب السكوني قال العقيلي لا يتابع على هذا الحديث وقال ابن الجوزي وشيخه القطان بن خالد عن نافع عن ابن عمر لا يجوز أن يحتج به .

وقد كان غالب أعمال الاخيار من السلف عشر صنائع الخرز والتجارة والحمل والخياطة والحذو والقصارة وعمل الخفاف وعمل الحديد وعمل المغازل ومعالجة صيد البر والبحر والوراقة .

قال عبد الوهاب الوراق قال لى أحمد بن حنبل ما صنعتك؟ قلت الوراقة قال : كسب طيب ولو كنت صانعا بيدي لصنعت صنعتك، ثم قال لى لا تكتب إلا بواسطة واستبق الحواشى وظهور الأجزاء وأربعة من الصنائع موسومون عند الناس بضعف الرأى: الحاكة والقطانون والمغازليون والمعلمون ولعل ذلك لأن أكثر مخالطتهم مع النساء والصبيان ومخالطة ضعفاء العقول كما أن مخالطة العقلاء تزيد فى العقل وعن مجاهد أن مريم عليها السلام مرت فى طلبها لعيسى عليه السلام بحاكة فطلبت الطريق فأرشدوها غير الطريق فقالت اللهم انزع البركة من كسبهم وأميتهم فقراء وحقّرهم فى أعين الناس فاستجيب دعاؤها وكره السلف أخذ الأجرة على كل ما هو من قبيل العبادات وفروض الكفايات كغسل الموتى ودفنهم وكذا الأذان وصلاة التراويح وإن حكم بصحة الاستئجار عليه وكذا تعليم القرآن وتعليم علم الشرع فإن هذه أعمال حقها أن يتجر فيها للآخرة وأخذ الأجرة عليها استبدال بالدنيا عن الآخرة ولا يستحب ذلك .

الثالث : أن لا يمنعه سوق الدنيا عن سوق الآخرة وأسواق الآخرة المساجد قال الله تعالى : ﴿ رَجَالٌ لَا لُؤْلُؤَ مِنْهُمْ تَجِدُ وَلَا يُبَيِّعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ (النور : ٣٧)

وقال الله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ﴾ (النور : ٣٦) .

فينبغي أن يجعل أول النهار إلى وقت دخول السوق لآخرته فيلازم المسجد ويواظب على الأوراد .

كان عمر رضي الله عنه يقول للتجار اجعلوا أول نهاركم لآخرتكم وما بعده لديناكم وكان صالحوا السلف يجعلون أول النهار وآخره للآخرة والوسط للتجارة، ولم يكن يبيع الهريسة، والرؤس بكرة إلا الصبيان وأهل الذمة لأنهم كانوا في المساجد بعد .

وفي الخبر : « إن الملائكة إذا صعدت بصحيفة العبد وفيها في أول النهار وفي آخره ذكر الله وخير كفر الله عنه ما بينهما من سيئ الأعمال » (١٦٣٦).

وفي الخبر : « يلتقي ملائكة الليل والنهار عند طلوع الفجر وعند صلاة العصر فيقول الله تعالى وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وجئناهم وهم يصلون فيقول الله سبحانه وتعالى أشهدكم أني قد غفرت لهم » (١٦٣٧).

ثم مهما سمع الأذان في وسط النهار للأولى والعصر فينبغي أن لا يعرج على شغل وينزعج عن مكانه ويدع كل ما كان فيه فما يفوته من فضيلة التكبيرة الأولى مع الإمام في أول الوقت لا توازيها الدنيا بما فيها ومهما لم يحضر الجماعة عصي عند بعض العلماء .

وقد كان السلف يتدرون عند الأذان ويخلون الأسواق للصبيان وأهل الذمة وكانوا يستأجرون بالقراريط لحفظ الخوانيت في أوقات الصلاة وكان ذلك معيشة لهم .

(١٦٣٦) حديث : قال عليه السلام : « إن الملائكة إذا صعدت بصحيفة العبد وفي أول النهار وآخره ذكر وخير كفر الله ما بينهما من سيئ الأعمال » . كذا في القوت قال العراقي : رواه أبو يعلى من حديث أنس بسند ضعيف بمعناه .

(١٦٣٧) حديث : قال أبو هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يلتقي ملائكة الليل وملائكة النهار عند طلوع الفجر وعند صلاة العصر فيقول الله وهو أعلم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم يصلون وجئناهم يصلون فيقول الله تعالى أشهدكم أني قد غفرت لهم » كذا في القوت قال العراقي : متفق عليه من حديث أبي هريرة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الغداة وصلاة العصر الحديث .

وقد جاء فى تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُلْهِكُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (النور: ٣٧) ، أنهم كانوا حدادين وخرازين فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو غرز الأشفى فسمع الأذان لم يخرج الأشفى من المغرز ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة .

الرابع : أن لا يقتصر على هذا بل يلزم ذكر الله سبحانه فى السوق ويشغل بالتهليل والتسبيح فذكر الله فى السوق بين الغافلين أفضل قال عليه السلام : « ذاكر الله فى الغافلين كالمقاتل خلف الفارين وكالحى بين الأموات » (١٦٣٨) .
وفى لفظ آخر : « كالشجرة الخضراء بين الهشيم » (١٦٣٩) .

وقال عليه السلام : « من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حى لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير كتب الله له ألف ألف حسنة » (١٦٤٠) .

(١٦٣٨) حديث : قال عليه السلام : « ذاكر الله فى الغافلين كالمقاتل بين الفارين وكالحى بين الأموات » .

قال مرتضى : هكذا هو فى القوت ولم يتعرض له العراقى وقد أخرجه الطبرانى فى معجمه الكبير والأوسط من حديث ابن مسعود بلفظ ذاكر الله فى الغافلين بمنزلة الصابر فى الفارين قال الهيثمى بعدما عزاه لهما رجال الأوسط وثقوه وفى لفظ آخر من حديث ابن عمر مثل الذى يقاتل عن الفارين وفى آخر كالمقاتل عن الفارين .

(١٦٣٩) حديث : قال عليه السلام : « ذاكر الله فى الغافلين كالشجرة الخضراء بين الهشيم » .

قال مرتضى : لم يتعرض له العراقى وهذا اللفظ روى بمعناه فى حديث طويل فى الحلية لأبى نعيم والشعب للبيهقى من حديث ابن عمر ورواه ابن صصرى فى أماليه وابن شاهين فى الترغيب فى الذكر وقال حديث حسن صحيح الإسناد حسن المتن غريب الألفاظ ولفظهم وذاكر الله فى الغافلين مثل الذى يقاتل عن الفارين وذاكر الله فى الغافلين كالمصباح فى البيت المظلم وذاكر الله فى الغافلين كمثل الشجرة الخضراء فى وسط الشجر الذى قد تحت من الصريد الحديث .

(١٦٤٠) حديث : قال عليه السلام : « من دخل السوق فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حى لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير كتب =

وكان ابن عمر وسالم بن عبد الله ومحمد بن واسع وغيرهم يدخلون السوق قاصدين لنيل فضيلة هذا الذكر. وقال الحسن ذاك الله في السوق يجيئ يوم القيامة له ضوء كضوء القمر وبرهان كبرهان الشمس ومن استغفر الله في السوق غفر الله له بعدد أهلها وكان عمر رضي الله عنه إذا دخل السوق قال اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفسوق ومن شر ما أحاطت به السوق اللهم إني أعوذ بك من يمين فاجرة وصفقة خاسرة .

وقال أبو جعفر الفرغاني كنا يوما عند الجنيد فجرى ذكر ناس يجلسون في المساجد ويتشبهون بالصوفية ويقصرون عما يجب عليهم من حق الجلوس ويعيبون من يدخل السوق فقال الجنيد كم ممن هو في السوق حكمه أن يدخل المسجد ويأخذ بأذن بعض من فيه فيخرجه ويجلس مكانه إني لأعرف رجلا يدخل السوق ورده كل يوم ثلاثمائة ركعة وثلاثون ألف تسيحة قال فسبق إلى وهمي أنه يعنى نفسه فهكذا كانت تجارة من يتجر لطلب الكفاية لا للتنعم في الدنيا فإن من يطلب الدنيا للاستعانة بها على الآخرة كيف يدع ربح الآخرة والسوق والمسجد والبيت له حكم واحد وإنما النجاة بالتقوى .

قال عليه السلام : « اتق الله حيث كنت » (١٦٤١) .

= الله له ألفى وكذا في النسخ تبعا للقول والرواية ألف «ألف حسنة» وفيه زيادة وهي «ومحا عنه ألف ألف سيئة ورفع له ألف ألف درجة وبني له بيتا في الجنة» . قال العراقي : تقدم في الأذكار .

قال مرتضى : رواه بتمامه الطيالسي وأحمد وابن منيع والدارمي والترمذي وقال غريب وابن ماجه وأبو يعلى والطبراني والحاكم وأبو نعيم والضياء في المختارة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده وقد تقدم بيان ذلك في الأذكار .

(١٦٤١) حديث : قال عليه السلام : « اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن » قال العراقي : رواه الترمذي من حديث أبي ذر وصححه . اهـ .

وقال مرتضى : رواه الترمذي في الزهد وقال حسن صحيح وكذلك رواه أحمد والبيهقي وقال الذهبي في المذهب إسناده حسن ورواه أحمد والترمذي أيضا والحاكم في الإيمان وقال على شرطهما وأقره الذهبي واعترض البيهقي في الشعب من حديث أبي ذر ورواه الطبراني وابن عساكر من حديث أنس .

فوظيفة التقوى لا تنقطع عن المتجردين للدين كيفما تقلبت بهم الأحوال وبه تكون حياتهم وعيشتهم إذ فيه يرون تجارتهم وربحهم وقد قيل : من أحب الآخرة عاش ومن أحب الدنيا طاش والأحمق يغدو ويروح في لاش والعاقل عن عيوب نفسه فتاش .

الخامس : أن لا يكون شديد الحرص على السوق والتجارة وذلك بأن يكون أول داخل وآخر خارج وألا يركب البحر في التجارة فهما مكروهان يقال إن من ركب البحر فقد استقصى في طلب الرزق .

وفي الخبر : « لا يركب البحر إلا بحج أو عمرة أو غزو » (١٦٤٢) .

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما يقول لا تكن أول داخل في السوق ولا آخر خارج منها فإن بها باض الشيطان وفرخ .

روى عن معاذ بن جبل وعبد الله بن عمر أن إبليس يقول لولده زلنبور سر بكتائبك فأت أصحاب الأسواق زين لهم الكذب والحلف والخديعة والمكر والخيانة وكن مع أول داخل وآخر خارج منها .

وفي الخبر : « شر البقاع الأسواق وشر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجاً » (١٦٤٣) .

(١٦٤٢) حديث : « لا تركب البحر إلا لحجة أو عمرة أو غزو » هكذا في القوت قال العراقي : رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو وقيل إنه منقطع . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه الطبراني في الكبير من حديثه بلفظ لا تركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً في سبيل الله فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً وقد وردت في النهى عن ركوب البحر أخبار من ذلك ما رواه الباوردي من حديث زهير بن أبي جبل من ركب البحر حين يرتج فلا ذمة له ويروى من كلام عمر رضي الله عنه لا يفتح على العاقل شرع وفي القوت عن زيد بن وهب عن عمر رضي الله عنه كان يقول ابتاعوا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة وثمرها لهم بالأرباح وإياكم والحيوان فرمأ هدر وإياكم ولجج البحر أن تتجروا لهم فيها مالا . اهـ . وروى الطبراني في الكبير من حديث ابن أمية إن الشياطين تغدو براياتها إلى الأسواق ليدخلوا مع أول داخل ويخرجوا مع أول خارج .

(١٦٤٣) حديث : قال عليه السلام : « شر البقاع الأسواق وشر أهلها أولهم دخولا وآخرهم خروجاً » =

وتمام هذا الاحتراز أن يراقب وقت كفايته فإذا حصل كفاية وقته انصرف واشتغل بتجارة الآخرة هكذا كان صالحوا السلف فقد كان منهم من إذا ربح دانقا انصرف قناعة به وكان حماد بن سلمة يبيع الخمر في سبط بين يديه فكان إذا ربح حبتين رفع سبطه وانصرف وقال إبراهيم بن بشار قلت لإبراهيم بن أدهم رحمه الله أمر اليوم اعمل في الطين فقال يا ابن بشار إنك طالب ومطلوب يطلبك من لا تفوته وتطلب ما قد كفيته أما رأيت حريصا محروما وضعيفا مرزوقا فقلت إن لى دانقا عند البقال فقال عز على بك تملك دانقا وتطلب العمل وقد كان فيهم من ينصرف بعد الظهر ومنهم بعد العصر ومنهم من لا يعمل في الأسبوع إلا يوما أو يومين وكانوا يكتفون به.

السادس : أن لا يقتصر على اجتناب الحرام بل يتقى مواقع الشبهات ومظان الريب ولا ينظر إلى الفتاوى بل يستفتى قلبه فإذا وجد فيه حزاة اجتنبه وإذا حمل إليه سلعة رابه أمرها سأل عنها حتى يعرف وإلا أكل الشبهة وقد « حمل إلى رسول الله ﷺ بن فقال من أين لكم هذا فقيل من الشاة فقال ومن أين لكم هذه الشاة فقيل من موضع كذا فشرب منه ثم قال: إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نأكل إلا طيبا ولا نعمل إلا صالحا » (١٦٤٤).

= منها « كذا في القوت قال العراقي : تقدم صدر الحديث في الباب السادس من العلم وروى أبو نعيم في كتاب حرمة المساجد من حديث ابن عباس أبغض البقاع إلى الله الأسواق وأبغض أهلها إلى الله أولهم دخولا وآخرهم خروجا . اهـ .

وقال مرقضى : جاء صدر الحديث من رواية ابن عمر خير البقاع المساجد وشر البقاع الأسواق رواه الطبراني في الكبير والحاكم وصححه وكذا رواه ابن حبان ومسلم من طريق عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة رفعه أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغض البلاد إلى الله أسواقها وفي الباب عن وائلة بلفظ شر المجالس الأسواق والطرق وخير المجالس المساجد وإن لم تجلس في المسجد فالزم بيتك .

(١٦٤٤) حديث : « حمل إلى رسول الله ﷺ بن فقال من أين لكم هذا فقيل من الشاة » ولفظ القوت من شاة كذا « فقال ومن أين لكم هذه الشاة فقيل : من موضع كذا فشرب منه وقال: إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن لا نأكل إلا طيبا ولا نعمل إلا صالحا » كذا في القوت قال العراقي : رواه الطبراني من حديث أم عبد الله أخت شداد بن أوس بسند ضعيف .

وقال : « إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ » (١٦٤٥) .

فسأل النبي ﷺ عن أصل الشيء وأصل أصله ولم يزد لأن ما وراء ذلك يتعذر، وسنين في كتاب الحلال والحرام موضع وجوب هذا السؤال فإنه كان عليه السلام : « لا يسأل عن كل ما يحمله إليه » (١٦٤٦) .

وإنما الواجب أن ينظر التاجر إلى من يعامله فكل منسوب إلى ظلم أو خيانة أو سرقة أو ربا فلا يعامله وكذا الأجناد والظلمة لا يعاملهم البتة ولا يعامل أصحابهم وأعوانهم لأنه معين بذلك على الظلم .

وحكى عن رجل أنه تولى عمارة سور لشجر من الثغور قال فوقع في نفسى من ذلك شيء وإن كان ذلك العمل من الخيرات بل من فرائض الإسلام ولكن كان الأمير الذى تولى فى محلته من الظلمة قال فسألت سفيان ثقة فقال لا تكن عوناً لهم على قليل ولا كثير فقلت هذا سور فى سبيل الله للمسلمين فقال : نعم ولكن أقل ما يدخل عليك أن تحب بقاءهم ليوفوك أجرك فتكون قد أحبيت من يعصى الله وقد جاء فى الخبر : « من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله فى أرضه » (١٦٤٧) .

(١٦٤٥) حديث : قال ﷺ : « إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال عز من قائل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ » كذا فى القوت قال العراقى : رواه مسلم من حديث أبى هريرة .

(١٦٤٦) حديث : قال جابر ثقة : « كان ﷺ لا يسأل عن كل ما يحمله إليه » بل يقبل مأكولاً كان أو مشروباً أو غير ذلك قال العراقى : روى أحمد من حديث جابر أن رسول الله ﷺ وأصحابه مروا بامرأة فذبحت لهم شاة . . . الحديث وفيه فأخذ رسول الله ﷺ لقمة فلم يستطع أن يسيغها فقال هذه شاة ذبحت بغير إذن أهلها . . . الحديث وله من حديث أبى هريرة كان إذا أتى بطعام من غير أهله سأل عنه . . . الحديث وإسنادهما جيد وفى هذا أنه كان لا يسأل عما أتى به من عند أهله والله أعلم .

(١٦٤٧) حديث : « من دعا الله تعالى لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله فى أرضه » كذا فى =

وفى الحديث : « إن الله ليغضب إذا مدح الفاسق » (١٦٤٨).

وفى حديث آخر : « من أكرم فاسقا فقد أعان على هدم الإسلام » (١٦٤٩).

ودخل سفيان على المهدي ويده درج أبيض فقال يا سفيان أعطني الدواة حتى أكتب فقال أخبرني أى شيء تكتب فإن كان حقا أعطيتك .

وطلب بعض الأمراء من بعض العلماء المحبوسين عنده أن يناوله طينا ليختم به الكتاب فقال ناولنى الكتاب أولا حتى أنظر ما فيه، فهكذا كانوا يحترزون عن معاونة الظلمة ومعاملتهم أشد أنواع الإعانة فينبغى أن يجتنبها ذوو الدين ما وجدوا إليه سبيلا

القوت وأورده الزمخشري فى تفسير هود وقد ذكره المصنف فى ثلاثة مواضع أحدها هنا والثانى فى الباب الخامس من كتاب الحلال والحرام والثالث فى آفات اللسان قال العراقي : لم أجده مرفوعا وإنما رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب الصمت من قول الحسن وقد ذكره المصنف هكذا على الصواب فى آفات اللسان . اهـ .

وقال صرتضى : وكذا هو فى السادس والستين من الشعب لليهقى من قول الحسن كما سيأتى للمصنف فى آفات اللسان وهو فى ترجمة الثورى من الحلية لأبى نعيم .

(١٦٤٨) حديث : « إن الله تعالى يغضب » كذا فى النسخ والرواية ليغضب « إذا مدح الفاسق » كذا فى القوت قال العراقي : رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب الصمت وابن عدى فى الكامل وأبو يعلى والبيهقى فى الشعب من حديث أنس بسند ضعيف .

(١٦٤٩) حديث : « من أكرم فاسقا فقد أعان على هدم الإسلام » كذا فى القوت قال العراقي : غريب بهذا اللفظ والمعروف من وقّر صاحب بدعة . . . الحديث رواه ابن عدى من حديث عائشة والطبرانى فى الأوسط وأبو نعيم فى الحلية من حديث عبد الله بن بسر بأسانيد ضعيفة قال ابن الجوزى كلها موضوعة . اهـ .

وقال صرتضى : رواه أبو نعيم من طريق الطبرانى عن الحسن بن هلال الوراق وعن محمد بن محمد الواسطى عن أحمد بن معاوية عن عيسى بن يونس عن ثور عن ابن معدان عن عبد الله بن بسر ورواه ابن عدى أيضا وأبو نصر السجزي فى الإبانة من حديث ابن عباس ورواه ابن عساكر من حديث ابن عباس ورواه أبو نصر السجزي أيضا عن ابن عمر وابن عباس موقوفا ورواه البيهقى عن إبراهيم بن ميسرة مرسلا وإيراد ابن الجوزى إياه فى الموضوعات غير سديد غايته أن طرقة ضعيفة وأحمد بن معاوية من سند الطبرانى حدث بالأباطيل وقال الذهبي ليس بثقة .

وبالجملة فينبغي أن ينقسم الناس عنده إلى من يعامل ومن لا يعامل وليكن من يعامله أقل ممن لا يعامله في هذا الزمان .

قال بعضهم أتى على الناس زمان كان الرجل يدخل السوق ويقول من ترون لي أن أعامل من الناس فيقال له عامل من شئت ثم أتى زمان آخر كانوا يقولون عامل من شئت إلا فلانا وفلانا ثم أتى زمان آخر فكان يقال لا تعامل أحدا إلا فلانا وفلانا وأخشى أن يأتى زمان يذهب هذا أيضا وكأنه قد كان الذى كان يحذر أن يكون إنا لله وإنا إليه راجعون .

السابع : ينبغى أن يراقب جميع مجارى معاملته مع كل واحد من معامليه فإنه مراقب ومحاسب فليعد الجواب ليوم الحساب والعقاب فى كل فعله وقوله إنه لم أقدم عليها ولأجل ماذا فإنه يقال إنه يوقف التاجر يوم القيامة مع كل رجل كان باعه شيئا وقفة ويحاسب عن كل واحد محاسبة على عدد من عامله .

قال بعضهم رأيت بعض التجار فى النوم فقلت : ماذا فعل الله بك فقال نشر على خمسين ألف صحيفة فقلت : هذه كلها ذنوب فقال هذه معاملات الناس بعدد كل إنسان عاملته فى الدنيا لكل إنسان صحيفة مفردة فيما بينى وبينه من أول معاملته إلى آخرها .

فهذا ما على المكتسب فى عمله من العدل والإحسان والشفقة على الدين فإن اقتصر على العدل كان من الصالحين وإن أضاف إليه الإحسان كان من المقربين وإن راعى مع ذلك وظائف الدين كما ذكر فى الباب الخامس كان من الصديقين والله أعلم بالصواب .

ثم كتاب (آداب الكسب والمعاش) بحمد الله ومنه ويتلوه إن شاء تعالى

كتاب (آداب الحلال والحرام) وهو الكتاب الرابع من ربيع العادات

كتاب آداب الحلال والحرام

وهو الكتاب الرابع من ربيع العادات

وفيه سبعة أبواب :

(الباب الأول) : فى فضيلة صاحب الحلال ومذمة الحرام ودرجات الحلال والحرام.

(الباب الثانى) : فى مراتب الشبهات ومثاراتها وتمييزها عن الحلال والحرام.

(الباب الثالث) : فى البحث والسؤال والهجوم والإهمال ومظانها فى الحلال والحرام.

(الباب الرابع) : فى كيفية خروج التائب عن المظالم المالية .

(الباب الخامس) : فى إدارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم.

(الباب السادس) : فى الدخول على السلاطين ومخالطتهم.

(الباب السابع) : فى مسائل متفرقة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحلال والحرام وهو الكتاب الرابع من ربيع العادات

من كتب إحياء علوم الدين

الحمد لله الذى خلق الإنسان من طين لازب وصلصال ثم ركب صورته فى أحسن تقويم وأتم اعتدال ثم غذاه فى أول نشوه بلبن استصفاه من بين فرث ودم سائغا كالماء الزلال ثم حماه بما آتاه من طيبات الرزق عن دواعى الضعف والانحلال ثم قيد شهوته المعادية له عن السطوة والصيال وقهرها بما افترضه عليه من طلب القوت الحلال وهزم بكسرها جند الشيطان المتشمر للإضلال ولقد كان يجرى من ابن آدم مجرى الدم السيل فضيق عليه عزة الحلال المجرى والمجال إذا كان لا ييذرقة إلى أعماق العروق إلا الشهوة المائلة إلى الغلبة والاسترسال فبقى لما زمت بزمام الحلال خائبا خاسرا ما له من ناصر ولا وال والصلاة على محمد الهادى من الضلال وعلى آله خير آل وسلم تسليما كثيرا .

(أما بعد) : فقد قال عليه السلام : « طلب الحلال فريضة على كل مسلم » (١٦٥٠) .

رواه ابن مسعود رضي الله عنه .

(١٦٥٠) حديث : قال ابن مسعود رضي الله عنه : قال عليه السلام : « طلب الحلال فريضة على كل مسلم » ولفظ القوت وروينا عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فساقه قال العراقي : تقدم فى الزكاة دون قوله على كل مسلم وللطبرانى فى الأوسط من حديث أنس واجب على كل مسلم وإسناده ضعيف . اهـ .

وقال مرتضى : ولكن الهيثمى رفيقه قال وإسناده حسن ورواه الديلمي أيضا فى مسند الفردوس باللفظ المذكور وفيه بقية والزبير بن خريق ضعيفان .

وهذه الفريضة من بين سائر الفرائض أعصاها على العقول فهما وأثقلها على الجوارح فعلا ولذلك اندرس بالكلية علما وعملا وصار غموض علمه سببا لاندراس عمله إذ ظن الجهال أن الحلال مفقود وأن السبيل دون الوصول إليه مسدود وأنه لم يبق من الطيبات إلا الماء الفرات والحشيش النابت في الموات وما عداه فقد اجتنته الأيدي العادية وأفسدته المعاملات الفاسدة وإذا تعذرت القناعة بالحشيش من النبات لم يبق وجه سوى الاتساع في المحرمات فرفضوا هذا القطب من الدين أصلا ولم يدركوا بين الأموال فرقا وفضلا وهيئات هيئات « فالحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهاة » (١٦٥١).

ولا تزال هذه الثلاثة مقترنات كيفما تقلبت الحالات ولما كانت هذه بدعة عم في الدين ضررها واستطار في الخلق شررها وجب كشف الغطاء عن فسادها بالإرشاد إلى مدرك الفرق بين الحلال والحرام والشبهة على وجه التحقيق والبيان ولا يخرجها التضييق عن حيز الإمكان ونحن نوضح ذلك في سبعة أبواب:

(الباب الأول) : في فضيلة صاحب الحلال ومذمة الحرام ودرجات الحلال والحرام.

(الباب الثاني) : في مراتب الشبهات ومثاراتها وتمييزها عن الحلال والحرام.

(الباب الثالث) : في البحث والسؤال والهجوم والإهمال ومظانها في الحلال والحرام.

(الباب الرابع) : في كيفية خروج التائب عن المظالم المالية .

(الباب الخامس) : في إدارات السلاطين وصلاتهم وما يحل منها وما يحرم.

(الباب السادس) : في الدخول على السلاطين ومخالطتهم.

(الباب السابع) : في مسائل متفرقة.

(١٦٥١) حديث : قال النعمان بن بشير : قال رسول الله ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهاة لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام » .

قال مرتضى : لم يتعرض له العراقي والحديث رواه الشيخان والأربعة من حديث النعمان ابن بشير وسيأتي الكلام عليه في الباب الثاني من مراتب الشبهات من هذا الكتاب .

الباب الأول

في فضيلة الحلال ومذمة الحرام وبيان أصناف الحلال ودرجاته

وأصناف الحرام ودرجات الورع فيه

فضيلة الحلال ومذمة الحرام :

قال الله تعالى : ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا عَمَلُوا صَالِحًا﴾ (المؤمنون : ٥١) أمر بالآكل من الطيبات قبل العمل وقيل إن المراد به الحلال .

وقال تعالى : ﴿وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ (البقرة : ٢٨٨) .

وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ (النساء : ١٠) الآية .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة : ٢٧٨) .

ثم قال : ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْذُومَاتٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة : ٢٧٩) .

ثم قال : ﴿وَلَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ مَا كُنتُمْ فِي الْإِسْلَامِ﴾ (البقرة : ٢٧٩) .

ثم قال : ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة : ٢٧٥) .

جعل آكل الربا في أول الأمر مؤذنا بمحاربة الله وفي آخره متعرضا للنار والآيات

الواردة في الحلال والحرام لا تحصى وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلی الله علیه وسلم أنه قال :

«طلب الحلال فريضة على كل مسلم» .

ولما قال عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (١٦٥٢).

قال بعض العلماء أراد به طلب علم الحلال والحرام وجعل المراد بالحدثين واحدا وقال عليه السلام : « من سعى على عياله من حله فهو كالمجاهد في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالاً في عفاف كان في درجة الشهداء » (١٦٥٣).

وقال عليه السلام : « من أكل الحلال أربعين يوماً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » (١٦٥٤) وفي رواية زهده الله في الدنيا .

(١٦٥٢) حديث : قال عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » قال العراقي : تقدم في العلم .

قال مرتضى : رواه ابن عدى والبيهقى في الشعب من حديث أنس والطبراني في الصغير والخطيب في التاريخ من حديث الحسين بن علي والطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس وتام في فوائده من حديث ابن عمر والطبراني في الكبير من حديث ابن مسعود والخطيب في التاريخ أيضا من حديث علي والطبراني في الأوسط والبيهقى في الشعب أيضا من حديث أبي سعيد .

(١٦٥٣) حديث : قال عليه السلام : « من سعى على عياله من حله فهو كالمجاهد في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالاً في عفاف كان في درجة الشهداء » هكذا هو في القوت قال العراقي : رواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة من سعى على عياله ففي سبيل الله ولأبي منصور الديلمي في مسند الفردوس من طلب مكسبه من باب حلال يكف بها وجهه عن مسألة الناس وولده وعياله جاء يوم القيامة مع النبيين والصديقين وإسناده ضعيف . اهـ .

وقال مرتضى : والسياق الأخير رواه أيضا الخطيب في التاريخ ولفظه من مال الحلال وفيه بعد قوله والصديقين هكذا وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى .

(١٦٥٤) حديث : قال عليه السلام : « من أكل الحلال أربعين يوماً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » قال العراقي : رواه أبو نعيم في الحلية من حديث أبي أيوب بلفظ من أخلص لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه ولابن عدى نحوه من حديث أبي موسى وقال حديث منكر . اهـ .

قال مرتضى : لفظ رواية أبي نعيم من أخلص العبادة لله وقد رواه عن حبيب بن الحسن عن عباس بن يوسف الشكلى عن محمد بن سيار السيارى عن محمد بن إسماعيل عن يزيد ابن يزيد الواسطى عن حجاج عن مكحول عن أبي أيوب وأورده ابن الجوزى في الموضوعات وقال يزيد بن يزيد كثير الخطأ وحجاج مجرح ومحمد بن إسماعيل مجهول ومكحول لم يصح سماعه من أبي أيوب وتعقبه السيوطى وقال غاية ما يقال فيه إن إسناده =

وروى أن سعدا سأل رسول الله ﷺ أن يسأل الله تعالى أن يجعله مجاب الدعوة فقال له : « أظب طعمتك تستجب دعوتك » (١٦٥٥).

ولما ذكر ﷺ الحريص على الدنيا قال : « رب أشعث أغبر مشرد في الأسفار مطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام يرفع يديه فيقول يا رب يا رب فأنى يستجاب لذلك » (١٦٥٦).

ضعيف وفي شرح الأحكام لابن عبد الحق هذا الحديث وإن لم يكن صحيح الإسناد فقد صححه الذوق الذى خص به أهل العطاء والإمداد وفهم ذلك مستغلق إلا على أهل العلم الفتحي الذى طريقه الفيض الرباني بواسطة الإخلاص المحمدي . اهـ . وفى المقاصد للحافظ السخاوى هذا الحديث رواه أبو نعيم فى الحلية من جهة مكحول عن أبى أيوب به مرفوعا وسنده ضعيف وهو عند أحمد فى الزهد مرسل بدون أبى أيوب وله شاهد عن أنس رواه القضاعى من جهة ابن فيل ثم من طريق سواد بن مصعب عن ثابت عن مقسم عن ابن عباس به مرفوعا . اهـ .

وقال مرتضى : هو فى زوائد الزهد لأبى بكر المروزي وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة فى المصنف وأبو الشيخ فى الثواب ولفظهم قال مكحول بلغنى أن النبى ﷺ قال فذكره وقول العراقى : ولابن عدى نحوه من حديث أبى موسى الخ .

قال مرتضى : لفظه ما من عبد يخلص لله أربعين يوما الحديث ورواه ابن الجوزى أيضا من طريقه وفى رواية زهده الله فى الدنيا أى جعله من الزاهدين فيها الراغبين فى الآخرة وآوهم سياقه أن هذه رواية للحديث السابق وليس كذلك بل هو حديث مستقل ويؤيده سياق صاحب القوت حيث قال فى موضع آخر من كتابه وفى بعض الروايات من أكل الحلال زهده الله فى الدنيا أى فلم يورده فى ذيل الحديث السابق ولذا لم يتعرض له العراقى فتأمل .

(١٦٥٥) حديث : « أن سعدا سأل النبى ﷺ أن يسأل الله أن يجعله مجاب الدعوة فقال له : أظب طعمتك تستجب دعوتك » ولفظ القوت : طيب طعمتك قال العراقى : رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث ابن عباس وفيه من لا أعرفه . اهـ .

وقال مرتضى : تليت هذه الآية عند النبى ﷺ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ فقام سعد بن أبى وقاص فقال يا رسول الله ادع الله أن يجعلنى مستجاب الدعوة فقال : يا سعد طيب مطعمك تكن مستجاب الدعوة والذى نفسى بيده أن العبد ليقذف بلقمة الحرام من جوفه فلا يتقبل منه عمل أربعين يوما وأيما عبد ثبت لحمه من السحت والربا فالنار أولى به وأعله ابن الجوزى وقد كان سعد رضي الله عنه مستجاب الدعوة معتزلا عن الفتنة وهو آخر العشرة موتا .

(١٦٥٦) حديث : ذكر رسول الله ﷺ الحريص على الدنيا قال : « رب أشعث مشرد فى

وفى حديث ابن عباس عن النبي ﷺ : « إن لله ملكا على بيت المقدس ينادى كل ليلة من أكل حراما لم يقبل منه صرف ولا عدل » (١٦٥٧) . فقليل الصرف النافلة والعدل الفريضة .

وقال ﷺ : « من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفى ثمنه درهم حرام لم يقبل الله صلاته ما دام عليه منه شيء » (١٦٥٨) .

= الأسفار مطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام يرفع يديه فيقول : يا رب يا رب فأنى يستجاب لذلك . هكذا هو فى سياق القوت قال العراقي : رواه مسلم من حديث أبى هريرة بلفظ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر . اهـ .

وقال مرتضى : وأوله إن الله طيب لا يقبل إلا الطيب وإن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وذكر الرجل يخرج من بيته أشعث أغبر يقول ليك اللهم ليك ومطعمه حرام ومشربه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك رواه الفقيه سليم فى جزئه فقال : أخبرناه أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد الهيثم أخبرنا أبو القاسم الطبرانى عن إسحاق ابن إبراهيم الدميرى عن عبد الرزاق عن سفيان عن فضيل بن مرزوق عن عدى بن ثابت عن أبى حازم عن أبى هريرة .

(١٦٥٧) حديث : ابن عباس رضيهما عن النبي ﷺ قال : « إن لله تعالى ملكا على بيت المقدس ينادى فى كل ليلة من أكل حراما لم يقبل منه صرف ولا عدل » فقليل الصرف النافلة والعدل الفريضة هكذا هو فى القوت قال العراقي : لم أقف له على أصل ولا أبى منصور الديلمى فى مسند الفردوس من حديث ابن مسعود من أكل لقمة من حرام لم تقبل منه صلاة أربعين ليلة الحديث وهو منكر . اهـ .

وقال مرتضى : وقامه ولم تستجب له دعوة أربعين ليلة وكل لحم ينبته الحرام فالنار أولى به وإن اللقمة الواحدة من الحرام لتنبت اللحم .

(١٦٥٨) حديث : قال ﷺ : « من اشترى ثوبا بعشرة دراهم فى ثمنه درهم حرام لم يقبل الله صلاته وعليه منه شيء » قال العراقي : رواه أحمد من حديث ابن عمر بسند ضعيف . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه من طريق هاشم عن ابن عمر ولفظه وفيه درهم حرام لم يقبل الله له صلاة ما دام عليه وزاد فى رواية منه شيء ثم أدخل أصبعيه فى أذنيه وقال صمنا إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ يقوله قال الذهبى وهاشم لا يدرى من هو وقال ابن حجر وإسناده ضعيف جدا وقال أحمد هذا الحديث ليس بشيء وقال الهيثمى هاشم لم أعرفه =

وقال عليه السلام : « كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به » (١٦٥٩).

وقال عليه السلام : « من لم يبال من أين اكتسب المال لم يبال الله من أين أدخله النار » (١٦٦٠).

وقال عليه السلام : « العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال » (١٦٦١).

روى هذا مرفوعاً وموقوفاً على بعض الصحابة أيضاً .

وقال عليه السلام : « من أمسى وانياً من طلب الحلال بات مغفوراً له وأصبح والله

عنه راض » (١٦٦٢).

وبقية رجاله وثقوا على أن بقية تدلس وقال ابن عبد الهادي رواه أحمد في المسند وضعفه في العلل وأخرجه أيضاً عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعفه وتام والخطيب وابن عساكر والديلمي كلهم من حديث ابن عمر قال جمهور النهاوندي سألت ابن حمويه عنه فقال لا يقنع بمثل إسناده في الأحكام ولكن لا يؤمن أن يكون ذلك فالحذر فيه أبلغ نقله الديلمي .

(١٦٥٩) حديث : قال عليه السلام : « كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به » قال العراقي : رواه الترمذي من حديث كعب بن عجرة وحسنه وقد تقدم . اهـ .

قال مرتضى : ووجد بخط الحافظ في الحلية من حديث أبي بكر وعائشة وجابر كل جسد نبت من سحت ونحوه من حديث ابن عباس في الصغير للطبراني وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً .

(١٦٦٠) حديث : قال عليه السلام : « من لم يبال من أين اكتسب المال لم يبال الله عز وجل من أين أدخله النار » ولفظ القوت وفي الخبر من لم يبال من أين مطعمه لم يبال الله من أي أبواب النار أدخله وقيل ذلك مكتوب في التوراة . وقال العراقي : رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث ابن عمر قال ابن العربي في عارضة الأحوذى شرح الترمذي أنه باطل لم يصح ولا يصح . اهـ .

وقال مرتضى : ووقع في نسخ الجامع الكبير للسيوطي بلفظ المصنف وقال فيه الديلمي عن ابن عمر .

(١٦٦١) حديث : « العبادة عشرة أجزاء فتسعة منها في طلب الحلال » قال العراقي : رواه أبو منصور الديلمي من حديث أنس إلا أنه قال تسعة منها في الصمت والعاشرة كسب اليد من الحلال وهو منكر . اهـ .

وقال مرتضى : وفي رواية للديلمي من حديث أنس العافية عشرة أجزاء تسعة في طلب المعيشة وجزء من سائر الأشياء .

(١٦٦٢) حديث : قال عليه السلام : « من أمسى وانياً من طلب الحلال بات مغفوراً له وأصبح والله عنه =

وقال عليه السلام : « من أصاب مالا من مائتم فوصل به رحما أو تصدق به أو أنفقه في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قذفه في النار » (١٦٦٣)

وقال عليه السلام : « خير دينكم الورع » (١٦٦٤)

وقال عليه السلام : « من لقي الله ورعا أعطاه الله ثواب الإسلام كله » (١٦٦٥)

ويروى أن الله تعالى قال في بعض كتبه : « وأما الورعون فأنا أستحي أن أحاسبهم » (١٦٦٦)

وقال عليه السلام : « درهم من ربا أشد عند الله من ثلاثين زنية في الإسلام » (١٦٦٧)

راض . قال العراقي : رواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له وفيه ضعف . اهـ .

وقال مرتضى : وقال الهيثمي فيه جماعة لم أعرفهم ورواه أيضا ابن عساكر من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده .

(١٦٦٣) حديث : قال عليه السلام : « من أصاب مالا من مائتم فوصل به رحما أو تصدق به أو أنفقه في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قذفه في النار » قال العراقي : رواه أبو داود في المراسيل من رواية القاسم بن مخيمرة مرسلا . اهـ .

وقال مرتضى : وفي رواية ثم قذف به في جهنم وكذلك رواه ابن المبارك وابن عساكر من طريق القاسم بن مخيمرة .

(١٦٦٤) حديث : قال عليه السلام : « خير دينكم الورع » رواه أبو الشيخ في كتاب الشواب من حديث سعد . وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العلم .

(١٦٦٥) حديث : قال عليه السلام : « من لقي الله ورعا أعطاه الله ثواب الإسلام كله » قال العراقي : لم أقف له على أصل .

(١٦٦٦) حديث : « أن الله تعالى قال وأما الورعون فأنا أستحي أن أحاسبهم » لم يتعرض له العراقي ، وفي شرح عين العلم والحديث لم أعرفه .

وقال مرتضى : رواه الحكيم الترمذي عن ابن عباس مرفوعا بلفظ قال الله تعالى يا موسى أنه لن يلقاني عبدي في حاضر القيامة إلا فشتته عما في يديه إلا ما كان من الوارعين فإني أستحيهم وأجلهم وأكرمهم وأدخلهم الجنة بغير حساب .

(١٦٦٧) حديث : قال عليه السلام : « درهم من ربا أشد عند الله تعالى من ثلاثين زنية في الإسلام » =

وفى حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة وإذا سقمت صدرت بالسقم » (١٦٦٨).

قال العراقي : رواه أحمد والدارقطني من حديث عبد الله بن حنظلة وقال ستة وثلاثين ورجاله ثقات وقيل عن حنظلة الزاهد عن كعب مرفوعاً وللطبراني في الصغير من حديث ابن عباس ثلاثة وثلاثين وسنده ضعيف . اهـ .

وقال مرتضى : رواه أحمد عن حسين بن محمد عن جرير بن حازم عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة الغسيل ورواه الطبراني في الكبير من هذا الوجه وكذا صاحب المختارة والدارقطني والبخاري وابن عساكر ولفظ البخاري وابن عساكر درهم ربا أشد من ثلاث وثلاثين زنية في الخطيئة وفي رواية عند أحمد في الخطيم ولفظ الجماعة غيرهما درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد عند الله من ست وثلاثين زنية ولفظ حديث ابن عباس عند البيهقي في الشعب درهم ربا أشد عند الله من ست وثلاثين زنية ومن نبت لحمه من سحت فالنار أولى به وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات وقال حسين بن محمد هو ابن بهرام المروزي قال أبو حاتم رأيت ولم أسمع منه وسئل أبو حاتم عن حديث يرويه حسين فقال خطأ فقل له الوهم ممن قال ينبغي أن يكون من حسين وتعبه الحافظ ابن حجر بأنه احتج به الشيخان ووثقه غيرهما وبأن له شواهد ونقل عن الدارقطني أنه قال بعد ما أورد الحديث عن عبد الله بن حنظلة ما لفظه الأصح موقوف وروى ابن عساكر في التاريخ من أكل درهما ربا فهو مثل ثلاث وثلاثين زنية رواه عن محمد بن حمير عن إبراهيم ابن أبي عبله عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه .

(١٦٦٨) حديث : « المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة وإذا سقمت صدرت بالسقم » هكذا هو في القوت **قال العراقي :** رواه الطبراني في الأوسط والعقيلي في الضعفاء وقال باطل لا أصل له . اهـ .

وقال مرتضى : ولفظ الطبراني في الأوسط حدثنا عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني حدثنا يحيى بن عبد الله البابلي حدثنا إبراهيم بن جريج الرهاوي عن زيد ابن أبي أنيسة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ فذكر وفيه وإذا فسدت بدل سقمت وقال لم يروه عن الزهري إلا زيد بن أبي أنيسة تفرد به الرهاوي قال الحافظ السخاوي وقد ذكره الدارقطني في العلل من هذا الوجه وقال يختلف فيه على الزهري فرواه أبو قررة الرهاوي عنه فقال عن عائشة وقال كلاهما لا يصح قال ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن الجبر . اهـ .

ومثل الطعمة من الدين مثل الأساس من البنيان فإذا ثبت الأساس وقوى استقام البنيان وارتفع وإذا ضعف الأساس وأعوج انهار البنيان ووقع . وقال الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَسَّ بِبُنْيَانِهِ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ ﴾ (التوبة : ١٠٩) الآية .

وفى الحديث « من اكتسب مالا من حرام فإن تصدق به لم يقبل منه وإن تركه وراءه كان زاده إلى النار » (١٦٦٩) .

وقد ذكرنا جملة من الأخبار في كتاب آداب الكسب تكشف عن فضيلة الكسب الحلال .

(وأما الآثار) : فقد ورد « أن الصديق رضي الله عنه شرب لبنا من كسب عبده ثم سأل عبده فقال تكهنت لقوم فأعطوني فادخل أصابعه في فيه وجعل يقى حتى ظننت أن نفسه ستخرج ثم قال اللهم إنى أعتذر إليك مما حملت العروق وخالط الأمعاء » (١٦٧٠) .

(١٦٦٩) حديث : « من اكتسب مالا من حرام فإن تصدق به لم يتقبل منه وإن تركه وراءه كان زاده إلى النار » هكذا هو فى القوت قال العراقى : رواه أحمد من حديث ابن مسعود بسند ضعيف ولابن حبان من حديث أبي هريرة من جمع مالا من حرام ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه . اهـ .

وقال مرتضى : وهكذا أورده الجلال فى الجامع الكبير .

(١٦٧٠) حديث : « إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه شرب لبنا من كسب عبده ثم سألته « عنه من أين اكتسبه » فقال : تكهنت لقوم فأعطوني فادخل إصبعه في فيه وجعل يقى حتى ظننت أن نفسه ستخرج وقال اللهم إنى أعتذر إليك مما حملت العروق وخالط الأمعاء » هكذا هو فى القوت قال العراقى : رواه البخارى من حديث عائشة كان لأبى بكر غلام يخرج له الخراج وكان أبو بكر يأكل من خراجه فجاء يوما بشيء فأكل منه أبو بكر فقال له الغلام أتدرى ما هذا فقال وما هو قال كنت تكهنت لإنسان فى الجاهلية فذكره . اهـ .

وقال مرتضى : وقال أبو نعيم فى الحلية حدثنا أبو عمرو بن حمدان حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا عمرو بن مضمهر البصرى حدثنا عبد الواحد بن زيد عن أسلم الكوفى عن مسرف الطيب عن زيد بن أرقم قال كان لأبى بكر مملوك يغسل عليه فأتاه ليلة بطعام فتناول منه لقمة فقال له المملوك مالك كنت تسألنى كل ليلة ولم تسألنى الليلة قال حملنى على ذلك الجوع من أين جئت بهذا قال مررت بقوم فى الجاهلية فرقيت =

وفى بعض الأخبار أنه عليه السلام أخبر بذلك فقال: أو ما علمتم أن الصديق لا يدخل جوفه إلا طيباً (١٦٧١).

وكذلك شرب عمر رضي الله عنه من لبن إبل الصدقة غلطاً فادخل إصبعه وتقياً (١٦٧٢).

وقالت عائشة رضي الله عنها: إنكم لتغفلون عن أفضل العبادة هو الورع (١٦٧٣).

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنه: لو صليتم حتى تكونوا كالحنايا وصمتتم حتى تكونوا كالأوتار لم يقبل ذلك منكم إلا بورع حاجز، وقال إبراهيم بن أدهم رحمه الله: ما أدرك من أدرك إلا من كان يعقل ما يدخل جوفه.

وقال الفضيل من عرف ما يدخل جوفه كتبه الله صديقاً فانظر عند من تفطر يا مسكين وقيل لإبراهيم بن أدهم رحمه الله لم لا تشرب من ماء زمزم فقال: لو كان لي دلو شربت منه.

لهم فوعدوني فلما كان اليوم مرت بهم فإذا عرس لهم فأعطوني قال أف لك كدت أن تهلكني فادخل يده في حلقه فجعل يتقياً وجعل لا يخرج فقيل له إن هذه لا تخرج إلا بالماء فدعا بعس من ماء فجعل يشرب ويتقياً حتى رمى بها فقيل له رحمك الله كل هذا من أجل هذه اللقمة فقال لو لم تخرج إلا مع نفسي لأخرجتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل جسد نيت من سحت النار أولى به فخشيت أن ينبت شيء من جسدي من هذه اللقمة ورواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة نحوه والمنكدرى محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر نحوه.

(١٦٧١) حديث: قال عليه السلام: «أو ما علمتم أن الصديق لا يدخل جوفه إلا طيباً» وفى بعض النسخ لما أخبر بالحديث السابق قال: الحديث، قال العراقي: لم أجده.

(١٦٧٢) حديث: «شرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبناً من إبل الصدقة غلطاً فادخل إصبعه فى فيه وتقياً».

قال مرتضى: لم يتعرض له العراقي، وهذا رواه مالك من طريق زيد بن أسلم قال شرب عمر لبناً فأعجبه فسأل الذى سقاه من أين لك هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فإذا نعم من نعم الصدقة وهم يسقون فحلبوا إلى من ألبانها فجعلته فى سقائي فهو هذا فادخل عمر يده فاستقاه وكل هذا من الورع.

(١٦٧٣) حديث: قالت عائشة رضي الله عنها: «إنكم لتغفلون عن أصل العبادة والورع».

قال مرتضى: لم يتعرض له العراقي، ورواه الحكيم الترمذى.

وقال سفيان الثوري رحمته الله : من أنفق من الحرام في طاعة الله كان كمن طهر الثوب النجس بالبول والثوب النجس لا يطهره إلا الماء والذنب لا يكفره إلا الحلال وقال يحيى بن معاذ : الطاعة خزانة من خزائن الله إلا أن مفتاحها الدعاء وأسنانه لقم الحلال وقال ابن عباس رضي الله عنهما : لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام وقال سهل التستري : لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يكون فيه أربع خصال أداء الفرائض بالسنة وأكل الحلال بالورع واجتناب النهي من الظاهر والباطن والصبر على ذلك إلى الموت وقال : من أحب أن يكشف بآيات الصديقين فلا يأكل إلا حلالا ولا يعمل إلا في سنة أو ضرورة ويقال من أكل الشبهة أربعين يوما أظلم قلبه وهو تأويل قوله تعالى :

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين : ١٤) .

وقال ابن المبارك : رد درهم من شبهة أحب إلى من أن أتصدق بمائة ألف درهم ومائة ألف ألف ومائة ألف حتى بلغ إلى ستمائة ألف وقال بعض السلف إن العبد يأكل أكلة فينقلب قلبه فيبغل كما يبغل الأديم ولا يعود إلى حاله أبدا وقال سهل رحمته الله : من أكل الحرام عصت جوارحه شاء أم أبى علم أو لم يعلم ومن كانت طعمته حلالا أطاعته جوارحه ووفقت للخيرات وقال بعض السلف : إن أول لقمة يأكلها العبد من حلال يغفر له ما سلف من ذنوبه ومن أقام نفسه مقام ذل في طلب الحلال تساقطت عنه ذنوبه كتساقط ورق الشجر وروى في آثار السلف إن الواعظ كان إذا جلس للناس قال العلماء تفقدوا منه ثلاثا فإن كان معتقدا البدعة فلا تجالسوه فإنه عن لسان الشيطان ينطق وإن كان سيئ الطعمة فعن الهوى ينطق فإن لم يكن مكين العقل فإنه يفسد بكلامه أكثر مما يصلح فلا تجالسوه وفي الأخبار المشهورة عن علي عليه السلام وغيره أن الدنيا حلالها حساب وحرامها عذاب وزاد آخرون وشبهتها عتاب وروى أن بعض الصالحين دفع طعاما إلى بعض الأبدال فلم يأكل فسأله عن ذلك فقال : نحن لا نأكل إلا حلالا فلذلك تستقيم قلوبنا ويدوم حالنا ونكاشف الملكوت ونشاهد الآخرة ولو أكلنا مما تأكلون ثلاثة أيام لما رجعنا إلى شيء من علم اليقين ولذهب الخوف والمشاهدة من قلوبنا

فقال له الرجل: فإني أصوم الدهر وأختم القرآن في كل شهر ثلاثين مرة فقال له البدل هذه الشربة التي رأيتني شربتها من الليل أحب إليّ من ثلاثين ختمة في ثلاثمائة ركعة من أعمالك وكانت شربته من لبن ظبية وحشية وقد كان بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صحبة طويلة فهجره أحمد إذ سمعه يقول إني لا أسأل أحدا شيئا ولو أعطاني السلطان شيئا لأكلته حتى اعتذر يحيى وقال: كنت أمزح فقال: تمزح بالدين أما علمت أن الأكل من الدين قدمه الله تعالى على العمل الصالح فقال: ﴿كُلُوا مِنْ الطَّيِّبِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ (المؤمنون: ٥١).

وفى الخبر أنه مكتوب في التوراة من لم يبال من أين مطعمه لم يبال الله من أي أبواب النيران أدخله وعن علي رضي الله عنه: أنه لم يأكل بعد قتل عثمان ونهب الدار طعاما إلا مختوما حذرا من الشبهة واجتمع الفضيل بن عياض وابن عيينة وابن المبارك عند وهيب بن الورد بمكة فذكروا الرطب فقال وهيب: هو من أحب الطعام إليّ إلا أنني لا أكله لاختلاط رطب مكة ببساتين زبيدة وغيرها فقال له ابن المبارك إن نظرت في مثل هذا ضاق عليك الخبز قال وما سببه قال: إن أصول الضياع قد اختلطت بالصوافي فغشى على وهيب فقال سفيان: قتلت الرجل فقال ابن المبارك: ما أردت إلا أن أهون عليه فلما أفاق قال لله على أن لا أكل خبزا أبدا حتى ألقاه قال: فكان يشرب اللبن قال فآتته أمه بلبن فسألها فقالت هو من شاة بنى فلان فسأل عن ثمنها وأنه من أين كان لهم فذكرت فلما أدناه من فيه قال: بقي أنها من أين كانت ترعى فسكت فلم يشرب لأنها كانت ترعى من موضع فيه حق للمسلمين فقالت أمه: أشرب فإن الله يغفر لك فقال: ما أحب أن يغفر لي وقد شربته فأنال مغفرة بمعضية.

وكان بشر الحافي رحمه الله من الورعين ف قيل له: من أين تأكل فقال: من حيث تأكلون ولكن ليس من يأكل وهو يبكي كمن يأكل وهو يضحك وقال يد أقصر من يد ولقمة أصغر من لقمة وهكذا كانوا يحترزون من الشبهات.

أصناف الحلال ومداخله

أعلم أن تفصيل الحلال والحرام إنما يتولى بيانه كتب الفقه ويستغنى المرید عن تطويله بأن يكون له طعمة معينة يعرف بالفتوى حلها لا يأكل من غيرها فإما من يتوسع في الأكل من وجوه متفرقة فيفتقر إلى علم الحلال والحرام كله كما فصلناه في كتب الفقه ونحن الآن نشير إلى مجامعه في سياق تقسيم وهو أن المال إنما يحرم إما لمعنى في عينه أو لخلل في جهة اكتسابه .

القسم الأول : الحرام لصفة في عينه كالخمر والخنزير وغيرهما وتفصيله أن الأعيان المأكولة على وجه الأرض لا تعدو ثلاثة أقسام فإنها إما أن تكون من المعادن كالمالح والطين وغيرهما أو من النبات أو من الحيوانات أما المعادن فهي أجزاء الأرض وجميع ما يخرج منها فلا يحرم أكله إلا من حيث أنه يضر بالآكل وفي بعضها ما يجري مجرى السم والخبز لو كان مضرا لحرم أكله والطين الذي يعتاد أكله لا يحرم إلا من حيث الضرر وفائدة قولنا إنه لا يحرم مع أنه لا يؤكل أنه لو وقع شيء منها في مرققة أو طعام مائع لم يضر به محرما وأما النبات فلا يحرم منه إلا ما يزيل العقل أو يزيل الحياة أو الصحة فمزيل العقل البنج والخمر وسائر المسكرات ، ومزيل الحياة السموم ومزيل الصحة الأدوية في غير وقتها وكان مجموع هذا يرجع إلى الضرر إلا الخمر والمسكرات فإن الذي لا يسكر منها أيضا حرام مع قلته لعينه ولصفته وهي الشدة المطربة وأما السم فإذا خرج عن كونه مضرا لقلته أو لعجنه بغيره فلا يحرم ، وأما الحيوانات فتتقسم إلى ما يؤكل وإلى ما لا يؤكل وتفصيله في كتاب الأطعمة والنظر يطول في تفصيله لا سيما في الطيور الغريبة وحيوانات البر والبحر وما يحل أكله منها وإنما يحل إذا ذبح ذبحا شرعيا روعى فيه شروط الذابح والآلة والمذبح وذلك مذكور في كتاب الصيد والذبائح وما لم يذبح ذبحا شرعيا أو مات فهو حرام ولا يحل إلا ميتان السمك والجراد وفي معنهما ما يستحيل من الأطعمة كدود التفاح والخل والجبن فإن الاحتراز منهما غير ممكن فإما إذا أفردت وأكلت فحكمها حكم الذباب والخنفساء والعقرب ، وكل ما ليس له نفس سائلة لا سبب في تحريمها إلا الاستقذار ولو لم يكن لكان لا يكره فإن وجد شخص لا يستقذره لم يلتفت إلى

خصوص طبعه فإنه التحق بالخبائث لعموم الاستقذار فيكره أكله كما لو جمع المخاط وشربه كره ذلك وليست الكراهة لنجاستها فإن الصحيح أنها لا تنجس بالموت إذا أمر رسول الله ﷺ : «بأن يمقل الذباب في الطعام إذا وقع فيه» (١٦٧٤).

وربما يكون حارا ويكون ذلك سبب موته ولو نهرت غملة أو ذبابة في قدر لم يجب اراقتها إذ المستقذر هو جرمه إذا بقى له جرم ولم ينجس حتى يحرم بالنجاسة وهذا يدل على أن تحريمه للاستقذار ولذلك نقول لو وقع جزء من آدمى ميت في قدر ولو وزن دائق حرم الكل لا لنجاسته فإن الصحيح أن الآدمى لا ينجس بالموت ولكن لأن أكله محرم احتراماً لا استقذاراً وأما الحيوانات المأكولة إذا ذبحت بشرط الشرع فلا تحل جميع أجزائها بل يحرم منها الدم والفرث وكل ما يقضى بنجاسته منها بل تناول النجاسة مطلقاً محرم ولكن ليس في الأعيان شيء محرم نجس إلا من الحيوانات وأما من النبات فالمسكرات فقط دون ما يزيل العقل ولا يسكر كالبنج فإن نجاسة المسكر تغليظ للزجر عنه لكونه في مظنة التشوُّف ومهما وقع قطرة من النجاسة أو جزء من نجاسة جامدة في مرقعة أو طعام أو دهن حرم أكل جميعه ولا يحرم الانتفاع به لغير الأكل فيجوز الاستصباح بالدهن النجس وكذا طلاء السفن والحيوانات وغيرها فهذه مجامع ما يحرم لصفة في ذاته .

(١٦٧٤) حديث : « أمر رسول الله ﷺ بأن يمقل الذباب في الطعام إذا وقع فيه » قال العراقي : رواه البخاري من حديث أبي هريرة . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه ابن ماجه أيضا ولفظهما إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء والشراب أعم من ماء أو غيره من المائعات وفي رواية ابن ماجه إذا وقع في الطعام وفي أخرى في إناء أحدكم والإناء يكون فيه كل مأكول ومشروب وفي رواية فليمقله زاد الطبراني كله وفي رواية للبخاري فليتنزعه ويقال مقله في الماء أو غيره مقلًا إذا غمسه فيه .

القسم الثاني: ما يحرم لخلل في جهة إثبات اليد عليه : وفيه يتسع النظر

فنقول أخذ المال إما أن يكون باختيار المالك أو بغير اختياره فالذي يكون بغير اختياره كالإرث والذي يكون باختياره إما أن لا يكون من مالك كئيل المعادن أو يكون من مالك والذي أخذ من مالك فإما أن يؤخذ قهراً أو يؤخذ تراضياً والمأخوذ قهراً إما أن يكون لسقوط عصمة المالك كالغنائم أو لاستحقاق الأخذ كزكاة الممتنعين والنفقات الواجبة عليهم والمأخوذ تراضياً إما أن يأخذ بعوض كالبيع والصدقات والأجرة وإما أن يؤخذ بغير عوض كالهبة والوصية فيحصل من هذا السياق ستة أقسام :

الأول : ما يؤخذ من غير مالك كئيل المعادن وإحياء الموات والاصطياد

والاحتطاب والاستقاء من الأنهار والاحتشاش فهذا حلال بشرط أن لا يكون المأخوذ مختصاً بذى حرمة من الآدميين فإذا انفك من الاختصاصات ملكها أخذها وتفصيل ذلك في كتاب إحياء الموات .

الثاني : المأخوذ قهراً ممن لا حرمة له وهو الفئ والغنيمة وسائر أموال الكفار والمحاربين

وذلك حلال للمسلمين إذا أخرجوا منها الخمس وقسموها بين المستحقين بالعدل ولم يأخذوها من كافر له حرمة وأمان وعهد وتفصيل هذه الشروط في كتاب السير من كتاب الفئ والغنيمة وكتاب الجزية .

الثالث : ما يؤخذ قهراً باستحقاق عند امتناع من وجب عليه فيؤخذ دون رضاه

وذلك حلال إذا تم سبب الاستحقاق وتم وصف المستحق الذي به استحقاقه واقتصر على القدر المستحق واستوفاه من يملك الاستيفاء من قاض أو سلطان أو مستحق وتفصيل ذلك في كتاب تفريق الصدقات وكتاب الوقف وكتاب النفقات إذ فيها النظر في صفة المستحقين للزكاة والوقف والنفقة وغيرها من الحقوق فإذا استوفيت شرائطها كان المأخوذ حلالاً .

الرابع : ما يؤخذ تراضيا بمعاوضة وذلك حلال إذا روعى شرط العوضين وشرط العاقدين وشرط اللفظين أعنى الإيجاب والقبول مع ما تعبد الشرع به من اجتناب الشروط المفسدة وبيان ذلك فى كتاب البيع والسلم والإجارة والحوالة والضمان والقراض والشركة والمساقاة والشفعة والصلح والخلع والكتابة والصدقات وسائر المعاوضات .

الخامس : ما يؤخذ عن رضا من غير عوض وهو حلال إذا روعى فيه شرط المعقود عليه وشرط العاقدين وشرط العقد ولم يؤد إلى ضرر بوارث أو غيره وذلك مذكور فى كتاب الهبات والوصايا والصدقات .

السادس : ما يحصل بغير اختيار كالميراث وهو حلال إذا كان الموروث قد اكتسب المال من بعض الجهات الخمس على وجه حلال ثم كان ذلك بعد قضاء الدين وتنفيذ الوصايا وتعديل القسمة بين الورثة وإخراج الزكاة والحج والكفارة إن كان واجبا وذلك مذكور فى كتاب الوصايا والفرائض فهذه مجامع مداخل الحلال والحرام أو مانا إلى جملتها ليعلم المرید أنه إن كانت طعمته متفرقة لا من جهة معينة فلا يستغنى عن علم هذه الأمور فكل ما يأكله من جهة من هذه الجهات ينبغى أن يستفتى فيه أهل العلم ولا يقدم عليه بالجهل فإنه كما يقال للعالم لم خالفت علمك يقال للجاهل لم لازمت جهلك ولم تتعلم بعد أن قيل لك طلب العلم فريضة على كل مسلم .

درجات الحلال والحرام

اعلم أن الحرام كله خبيث لكن بعضه أخبث من بعض والحلال كله طيب ولكن بعضه أطيب من بعض وأصفى من بعض وكما أن الطيب يحكم على كل حلو بالحرارة ولكن يقول بعضها حار فى الدرجة الأولى كالسكر وبعضها حار فى الثانية كالفانيد وبعضها حار فى الثالثة كالذبس وبعضها حار فى الرابعة كالعسل كذلك الحرام بعضه خبيث فى الدرجة الأولى وبعضه فى الثانية أو الثالثة أو الرابعة وكذا الحلال تتفاوت درجات صفاته وطيبه فلنقتد بأهل الطب فى الاصطلاح على أربع درجات تقريرا وإن كان التحقيق لا يوجب هذا الحصر إذ يتطرق إلى كل درجة من الدرجات أيضا تفاوت

لا ينحصر فإن من السكر ما هو أشد حرارة من سكر آخر وكذا غيره فلذلك نقول الورع عن الحرام على أربع درجات :

الأولى : ورع العدول وهو الذى يجب الفسق باقتحامه وتسقط العدالة به ويثبت إثم العصيان والتعرض للنار بسببه وهو الورع عن كل ما تحرمه فتاوى الفقهاء .

الثانية : ورع الصالحين وهو الامتناع عما يتطرق إليه احتمال التحريم ولكن المفتى يرخص فى تناول بناء على الظاهر فهو من واقع الشبهة على الجملة فلنسم التحرج عن ذلك ورع الصالحين وهو فى الدرجة الثانية .

الثالثة : ما لا تحرمه الفتوى ولا شبهة فى حله ولكن يخاف منه أداؤه إلى محرم وهو ترك ما لا بأس به مخافة مما به بأس وهذا ورع المتقين قال عليه السلام : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس » (١٦٧٥) .

الرابعة : ما لا بأس به أصلا ولا يخاف منه أن يؤدى إلى ما به بأس ولكنه يتناول لغير الله وعلى غير نية التقوى به على عبادة الله أو تتطرق إلى أسبابه المسهلة كراهية أو معصية والامتناع منه ورع الصديقين فهذه درجات الحلال جملة إلى أن فصلها بالأمثلة والشواهد .

وأما الحرام الذى ذكرناه فى الدرجة الأولى وهو الذى يشترط التورع عنه فى العدالة وإطراح سمة الفسق فهو أيضا على درجات فى الخبث فالمأخوذ بعقد فاسد كالمعاطاة مثلا فيما لا يجوز فيه المعاطاة حرام ولكن ليس فى درجة المغصوب على سبيل

(١٦٧٥) حديث : قال عليه السلام : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس » قال العراقى : رواه ابن ماجه وقد تقدم .

وقال مرتضى : وكذلك رواه الترمذى والحاكم كلهم من حديث عطية بن عروة السعدى قال الترمذى حسن غريب ولفظهم جميعا لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما به بأس وسيأتى الكلام عليه قريبا .

القهر بل المغصوب أغلظ إذ فيه ترك طريق الشرع في الابتساب وإيذاء الغير وليس في المعاطاة إيذاء وإنما فيه ترك طريق التعبد فقط ثم ترك طريق التعبد بالمعاطاة أهون من تركه بالربا وهذا التفاوت يدرك بتشديد الشرع ووعيده وتأكيده في بعض التناهي على ما سيأتى في كتاب التوبة عند ذكر الفرق بين الكبيرة والصغيرة بل المأخوذ ظلما من فقير أو صالح أو يتيم أخبث وأعظم من المأخوذ من قوى أو غنى فاسق لأن درجات الإيذاء تختلف باختلاف درجات المؤذى فهذه دقائق في تفاصيل الخبائث لا ينبغي أن يذهل عنها فلو لا اختلاف درجات العصاة لما اختلفت درجات النار وإذا عرفت ماثرات التغليظ فلا حاجة إلى حصره في ثلاث درجات أو أربع فإن ذلك جار مجرى التحكم والتشهى وهو طلب حصر فيما لا حاصر له ويدلك على اختلاف درجات الحرام فى الخبث ما سيأتى فى تعارض المحذورات وترجيح بعضها على بعض حتى إذا اضطر إلى أكل ميتة أو أكل طعام الغير أو أكل صيد الحرم فإننا نقدم بعض هذا على بعض .

أمثلة الدرجات الأربع : فى الورع وشواهدا .

أما الدرجة الأولى : وهى ورع العدول فكل ما اقتضى الفتوى تحريمه مما يدخل فى المداخل الستة التى ذكرناها من مداخل الحرام لفقد شرط من الشروط فهو الحرام المطلق الذى ينسب مقتحمه إلى الفسق والمعصية وهو الذى نريده بالحرام المطلق ولا يحتاج إلى أمثلة وشواهد .

وأما الدرجة الثانية : فأمثلتها كل شبهة لا نوجب اجتنابها ولكن يستحب اجتنابها كما سيأتى فى باب الشبهات إذ من الشبهات ما يجب اجتنابها فتلحق بالحرام ومنها ما يكره اجتنابها فالورع عنها ورع الموسوسين كمن يمتنع من الاصطياد خوفا من أن يكون الصيد قد أفلت من إنسان أخذه وملكه وهذا وسواس ومنها ما يستحب اجتنابها ولا يجب وهو الذى ينزل عليه قوله ﷺ : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » (١٦٧٦) .

(١٦٧٦) حديث: قال النبى ﷺ للحسن بن على رضي الله عنه : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » قال **العراقى :** رواه النسائى والترمذى والحاكم وصححاه من حديث الحسن بن على . اهـ .

ونحمله على نهى التنزيه وكذلك قوله ﷺ : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » (١٦٧٧).

والإنماء أن يجرح الصيد فيغيب عنه ثم يدركه ميتا إذ يحتمل أنه مات بسقطة أو بسبب آخر والذي نختاره كما سيأتى أن هذا ليس بحرام ولكن تركه من ورع الصالحين وقوله : دع ما يريبك أمر تنزيه إذ ورد فى بعض الروايات : « كل منه وإن غاب عنك ما لم تجد فيه أثرا غير سهمك » (١٦٧٨).

ولذلك قال ﷺ : لعدي بن حاتم فى الكلب المعلم « وإن أكل فلا تأكل فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » (١٦٧٩).

وقال مرتضى : ورواه أحمد من حديث أنس والخطيب من حديث ابن عمر والطبراني فى الكبير من حديث رابعة بن معبد وأبو عبد الرحمن السلمى من حديث واثلة وقد رويت زيادات فى هذا الحديث وهى فإن الخير طمأنينة وأن الشر ريبة كذا رواه الطبراني والحاكم والبيهقى من حديث الحسن وفى أخرى فإن الصدق طمأنينة وأن الكذب ريبة وهكذا رواه الطيالسى وأحمد والترمذى والدارمى وأبو يعلى وابن حبان والطبراني والبيهقى وفى أخرى فإن الصدق وهكذا رواه ابن قانع وفى أخرى فإنك لن تجد ثقل شئ تركته لله عز وجل وهذا رواه الخطيب فى تاريخه من حديث ابن عمر وقال الخليل الصواب وقفه عليه .

(١٦٧٧) حديث : قوله ﷺ : « كل ما أصميت ودع ما أنميت » . قال العراقى : رواه الطبراني فى الأوسط من حديث ابن عباس ورواه البيهقى موقوفا عليه وقال أن المرفوع ضعيف . اهـ .
قال مرتضى : قال الهيثمى فيه عثمان بن عبد الرحمن أظنه القرشى وهو متروك .

(١٦٧٨) حديث : « كل منه وأن غاب عنك ما لم تجد فيه أثرا غير سهمك » وسيأتى قول العراقى فيه فى حديث رقم : ١٦٩١ ص ١٤٦٢ .

قال مرتضى : رواه ابن ماجه والطبراني من حديث أبى ثعلبة الخشني بلفظ كل ما ردت عليك قوسك وأن توارى عنك بعد أن لا ترى فيه أثر سهم أو نصل ورواه أيضا أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ورواه أحمد من حديث ابن عمر بلفظ كل ما أمسكت عليك قوسك ذكى وغير ذكى وأن تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه غير سهمك .

(١٦٧٩) حديث : قال ﷺ لعدي بن حاتم فى الكلب المعلم : « وإن أكل فلا تأكل فإنى أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » وهذا الحديث قد أغفله العراقى هنا وذكره فى الباب الذى يليه =

والنهي على سبيل التنزيه لأجل الخوف إذ قال لأبي ثعلبة الخشني « كل منه فقال وإن أكل منه فقال وإن أكل » (١٦٨٠).

وذلك لأن حالة أبي ثعلبة وهو فقير مكتسب لا تحتل هذا الورع وحال عدي كان يحتمله . يحكى عن ابن سيرين أنه ترك لشريك له أربعة آلاف درهم لأنه حاك في قلبه

وهو مما اتفق عليه الستة أخرجه من حديث همام بن الحارث عن عدي بن حاتم واللفظ لأبي داود قال سألت النبي ﷺ عن المعراض قال إذا أصاب بحدته فكل وإذا أصاب بعرضه فلا تأكل فإنه وقيد قلت أرسل كلبى قال إذا سميت فكل وإلا فلا تأكل وإن أكل منه فلا تأكل فإنما أمسك لنفسه فقال أرسل كلبى فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لأنك إنما سميت علي كلبك وليس عند البخارى ومسلم وإلا فلا تأكل ورواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله أنا نبعت الكلاب المعلمة أفأأكل مما أمسكن علينا فقال إذا ذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وإن قتل قال وإن قتل قلت يا رسول الله أحدنا يرمى بالمعراض قال إذا رميت فسميت فخرق فكل وإن أصاب بعرض فلا تأكل وأخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه من حديث الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي ﷺ قلت أنا نصيد بهذه الكلاب فقال إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك وإن قتل إلا أن يأكل الكلب فإن أكل فلا تأكل فإنى أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه .

(١٦٨٠) حديث : قال ﷺ لأبي ثعلبة الخشني : « كل منه فقال وإن أكل قال كل » هكذا في النسخ وفى نسخة العراقى قال وإن أكل قال العراقى : رواه أبو داود من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ومن حديث أبي ثعلبة أيضا مختصرا وإسنادهما جيد والبيهقى موقوفاً عليه وقال إن المرفوع ضعيف . اهـ .

وقال مرتضى : سياق حديث ابن عمر وعند أبي داود والنسائي أن إعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال رسول الله إن لى كلابا مكلبة فافتنى فى صيدها فقال النبي ﷺ إن كان لك كلاب مكلبة فكل مما أمسكن عليك ذكيا وغير ذكى قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه قال يا رسول الله افتنى فى قوسى قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكى قال وإن تغيب عني قال وإن تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثرا غير سهمك قوله يصل يقال صل اللحم واصل إذا أنتن وهذا قد تقدم قريبا ولفظ حديث أبي ثعلبة المطول فعند الشيخين وأبي داود والنسائي قال قلت يا رسول الله إنى أصيد بكلبى المعلم وبكلبى الذى ليس بمعلم قال ما أصدت بكلبك المعلم فاذكر اسم الله وكل وما أصدت بكلبك الذى ليس بمعلم فادركت ذكاته فكل وأما لفظه المختصر عند أبي داود وحده كل ما ردت عليك قوسك وكلبك المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكى .

شئ مع اتفاق العلماء على أنه لا بأس به فأمثلة هذه الدرجة نذكرها في التعرض لدرجات الشبهة فكل ما هو شبهة لا يجب اجتنابه فهو مثال هذه الدرجة .

أما الدرجة الثالثة : وهي ورع المتقين فيشهد لها قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى يدع ما لا بأس به مخافة ما به بأس » .

وقال عمر رضي الله عنه كنا ندع تسعة أعشار الحلال مخافة أن نقع في الحرام وقيل إن هذا عن ابن عباس رضي الله عنه وقال أبو الدرداء إن من تمام التقوى أن يتقى العبد في مثقال ذرة حتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراما حتى يكون حجابا بينه وبين النار ولهذا كان لبعضهم مائة درهم على إنسان فحملها إليه فأخذ تسعة وتسعين وتورع عن استيفاء الكل خيفة الزيادة وكان بعضهم يتحرز فكل ما يستوفيه يأخذه بنقصان حبة وما يعطيه يوفيه بزيادة حبة ليكون ذلك حاجزا من النار ومن هذه الدرجة الاحتراز عما يتسامح به الناس فإن ذلك حلال في الفتوى ولكن يخاف من فتح بابه أن ينجر إلى غيره وتآلف النفس الاسترسال وتترك الورع فمن ذلك ما روى عن علي بن معبد أنه قال كنت ساكنا في بيت بكراء فكتبت كتابا وأردت أن آخذ من تراب الحائط لأتربه وأجففه ثم قلت الحائط ليس لي فقالت لي نفسي وما قدر تراب من حائط فأخذت من التراب حاجتي فلما نمت فإذا أنا بشخص واقف يقول يا علي بن معبد سيعلم غدا الذي يقول وما قدر تراب من حائط ولعل معنى ذلك أنه يرى كيف يحط من منزلته فإن للتقوى درجة تفوت بفوات ورع المتقين وليس المراد به أن يستحق عقوبة على فعله ومن ذلك ما روى أن عمر رضي الله عنه وصله مسك من البحرين فقال وددت لو أن امرأة وزنت حتى أقسمه بين المسلمين فقالت امرأته عاتكة أنا أجيد الوزن فسكت عنها ثم أعاد القول فأعادت الجواب فقال لا أحببت أن تضعيه بكفة ثم تقولين فيها أثر الغبار فتمسحين بها عنقك فأصيب بذلك فضلا على المسلمين وكان يوزن بين يدي عمر بن عبد العزيز مسك للمسلمين فأخذ بأنفه حتى لا تصيبه الرائحة وقال وهل ينتفع منه إلا

بريحه لما استبعد ذلك منه و«أخذ الحسن رضي الله عنه ثمرة من تمر الصدقة وكان صغيراً فقال عليه السلام كخ كخ أى القها» (١٦٨١).

ومن ذلك ما روى بعضهم أنه كان عند محتضر فمات ليلاً فقال : اطفئوا السراج فقد حدث للورثة حق فى الدهن وروى سليمان التيمى عن نعيمة العطاراة قالت : كان عمر رضي الله عنه يدفع إلى امرأته طيباً من طيب المسلمين لتبيعه فباعته طيباً فجعلت تقوم وتزيد وتنقص وتكسر بأسنانها فتعلق بإصبعها شئ منه فقالت به هكذا بإصبعها ثم مسحت به خمارها فدخل عمر رضي الله عنه فقال ما هذه الرائحة فأخبرته فقال : طيب المسلمين تأخذينه فانتزع الخمار من رأسها وأخذ جرة من الماء فجعل يصب على الخمار ثم يدلكه فى التراب ثم يشمه ثم يصب الماء ثم يدلكه فى التراب ويشمه حتى لم يبق له ريح قالت : ثم أتيتها مرة أخرى فلما وزنت علق منه شئ بإصبعها فادخلت إصبعها فى فيها ثم مسحت به التراب فهذا من عمر رضي الله عنه ورع التقوى لخوف أداء ذلك إلى غيره وإلا فغسل الخمار ما كان يعيد الطيب إلى المسلمين ولكن أتلفه عليها زجراً وردعاً واتقاء من أن يتعدى الأمر إلى غيره ومن ذلك ما سئل أحمد بن حنبل رحمه الله عن رجل يكون فى المسجد يحمل مجمرة لبعض السلاطين ويبخر المسجد بالعود فقال : ينبغى أن يخرج فى المسجد فإنه لا ينتفع من العود إلا برائحته وهذا قد يقارب الحرام فإن القدر الذى يعبق بثوبه من رائحة الطيب قد يقصد وقد يبخل به فلا يدري أنه يتسامح به أم لا وسئل أحمد بن حنبل عمن سقطت منه ورقة فيها أحاديث فهل لمن وجدها أن يكتب منها ثم يردها فقال لا بل يستأذن ثم يكتب وهذا أيضاً قد يشك فى أن صاحبها هل يرضى به أم لا فما هو فى محل الشك والأصل تحريمه فهو حرام وتركه من الدرجة

(١٦٨١) حديث : «أخذ الحسن بن على» بن أبى طالب رضي الله عنه «ثمرة من الصدقة وكان صغيراً فقال النبى صلى الله عليه وسلم كخ كخ ألقها» قال العراقى : رواه البخارى من حديث أبى هريرة .

قال مرتضى : ولفظه أخذ الحسن بن على ثمرة من تمر الصدقة فجعلها فى فيه فقال له : كخ كخ ارم بها أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة وقد رواه مسلم كذلك فما فى نسخ الكتاب الحسين بن على تحريف من النساخ .

الأولى ومن ذلك التورع عن الزينة لأنه يخاف منها أن تدعو إلى غيرها وإن كانت الزينة مباحة في نفسها وقد سئل أحمد بن حنبل عن النعال السبتية فقال : أما أنا فلا استعملها ولكن إن كان للطين فأرجو وأما من أراد الزينة فلا ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه لما ولي الخلافة كانت له زوجة يحبها فطلقها خيفة أن تشير عليه بشفاعته في باطل فيعطيهها ويطلب رضاها وهذا من ترك ما لا بأس به مخافة مما به البأس أي مخافة من أن يفضى إليه وأكثر المباحات داعية إلى المحظورات حتى استكثر الأكل واستعمال الطيب للمتعزب فإنه يحرك الشهوة ثم الشهوة تدعو إلى الفكر والفكر يدعو إلى النظر والنظر يدعو إلى غيره وكذلك النظر إلى دور الأغنياء وتجملهم مباح في نفسه ولكن يهيج الحرص ويدعو إلى طلب مثله ويلزم منه ارتكاب ما لا يحل في تحصيله وهكذا المباحات كلها إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة في وقت الحاجة مع التحرز من غوائلها بالمعرفة أولا ثم بالحدز ثانيا فقلما تخلو عاقبتها عن خطر وكذا كل ما أخذ بالشهوة فقلما يخلو عن خطر حتى كره أحمد بن حنبل تجصيص الحيطان وقال أما تجصيص الأرض فيمنع التراب وأما تجصيص الحيطان فزينة لا فائدة فيه حتى أنكر تجصيص المساجد وتزيينها.

واستدل بما روى عن النبي ﷺ : « أنه سئل أن يكحل المسجد فقال : لا ، عريش كعريش موسى » (١٦٨٢) وإنما هو شيء مثل الكحل يطلّى به فلم يرخص رسول الله ﷺ فيه .

(١٦٨٢) حديث : « سئل النبي ﷺ أن يكحل المسجد فقال : لا ، عريش كعريش موسى » ولفظ القوت قال المروذي وذكرته لأبي عبد الله مسجدا قد بنى وأنفق عليه مال كثير فاسترجع وأنكر ما قلت وقال قد سألوا النبي ﷺ أن يكحل المسجد فقال لا ، عريش كعريش موسى قال أبو عبد الله إنما هو شيء من الكحل يطلّى فلم يرخص النبي ﷺ . اهـ . قال العراقي : رواه الدارقطني في الأفراد من حديث أبي الدرداء وقال غريب . اهـ .

وقال مرتضى : ورواه المخلص في فوائده والديلمي وابن النجار من حديث أبي الدرداء بلفظ عريشا كعريش موسى ثمَام وخشيبات والأمر أعجل من ذلك قال الديلمي في الفردوس سئل الحسن ما كان عريش موسى قال كان إذا رفع يده بلغت السقف وروى الطبراني في الكبير من حديث عبادة بن الصامت ليس في رغبة موسى عريش كعريش موسى وروى البيهقي من حديث سالم بن عطية مرسل عريش كعريش موسى .

وكره السلف الثوب الرقيق وقالوا من رق ثوبه رق دينه وكل ذلك خوفا من سريان اتباع الشهوات في المباحات إلى غيرها فإن المحظور والمباح تشتهيها النفس بشهوة واحدة وإذا تعودت الشهوة المسامحة استرسلت فاقتضى خوف الفتوى الورع عن هذا كله فكل حلال انفك عن مثل هذه المخافة فهو الحلال الطيب في الدرجة الثالثة وهو كل ما لا يخاف أداؤه إلى معصية البتة .

أما الدرجة الرابعة : وهو ورع الصديقين فالحلال عندهم كل ما لا تتقدم في أسبابه معصية ولا يستعان به على معصية ولا يقصد منه في الحال والمآل قضاء وطر بل يتناول لله تعالى فقط وللتقوى على عبادته واستبقاء الحياة لأجله وهؤلاء هم الذين يرون كل ما ليس لله حراما امثالاً لقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ شَمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (الأنعام : ٩١) .

وهذه رتبة الموحدين المتجردين عن حظوظ أنفسهم المنفردين لله تعالى بالقصد ولا شك في أن من يتورع عما يوصل إليه أو يستعان عليه بمعصية ليتورع عما يقترن بسبب اكتسابه معصية أو كراهية فمن ذلك ما روى عن يحيى بن كثير أنه شرب الدواء فقالت له امرأته لو تمشيت في الدار قليلا حتى يعمل الدواء فقال هذه مشية لا أعرفها وأنا أحاسب نفسي منذ ثلاثين سنة فكأنه لم تحضره نية في هذه المشية تتعلق بالدين فلم يجز الإقدام عليها وعن سري رحمه الله أنه قال انتهيت إلى حشيش في جبل وماء يخرج منه فتناولت من الحشيش وشربت من الماء وقلت في نفسي إن كنت قد أكلت يوما حلالا طيبا فهو هذا اليوم فهتف بي هاتف أن القوة التي أوصلتك إلى هذا الموضع من أين هي فرجعت وندمت ومن هذا ما روى عن ذى النون المصري أنه كان جائعا محبوسا فنبعث إليه امرأة صالحة طعاما على يد السجناء فلم يأكل ثم اعتذر وقال جاءني على طبق ظالم يعنى أن القوة التي أوصلت الطعام إلي لم تكن طيبة وهذه الغاية القصوى في الورع ومن ذلك أن بشرا رحمه الله كان لا يشرب الماء من الأنهار التي حفرها الأمراء فإن النهر سبب لجريان الماء ووصوله إليه وإن كان الماء مباحا في نفسه

فيكون كالمنتفع بالنهر المحفور بأعمال الأجراء وقد أعطوا الأجرة من الحرام ولذلك امتنع بعضهم من العنب الحلال من كرم حلال وقال لصاحبه أفسدته إذ سقيته من الماء الذي يجري في النهر الذي حفرته الظلمة وهذا أبعد عن الظلم من شرب نفس الماء لأنه احتراز من استمداد العنب من ذلك الماء وكان بعضهم إذا مر في طريق الحج لم يشرب من المصانع التي عملتها الظلمة مع أن الماء مباح ولكنه بقي محفوظاً بالمصنع الذي عمل بمال حرام فكأنه انتفاع به وامتناع ذى النون من تناول الطعام من يد السجان أعظم من هذا كله لأن يد السجان لا توصف بأنها حرام بخلاف الطبق المغصوب إذا حمل عليه ولكنه وصل إليه بقوة اكتسبت بالغذاء الحرام ولذلك تقياً الصديق رضي الله عنه من اللبن خيفة من أن يحدث الحرام فيه قوة مع أنه شربه عن جهل وكان لا يجب إخراجه ولكن تخلية البطن عن الخبيث من ورع الصديقين ومن ذلك التورع من كسب حلال اكتسبه خياط يخييط في المسجد فإن أحمد رحمه الله كره جلوس الخياط في المسجد وسئل عن المغازلي يجلس في قبة في المقابر في وقت يخاف من المطر فقال إنما هي من أمر الآخرة وكره جلوسه فيها وأطفاً بعضهم سراجاً أسرجه غلامه من قوم يكره مالهم وامتنع من تسجير تنور للخبز وقد بقي فيه جمر من حطب مكروه وامتنع بعضهم من أن يحكم شمع نعله في مشعل السلطان فهذه دقائق الورع عند سالكي طريق الآخرة والتحقيق فيه أن الورع له أول وهو الامتناع عما حرّمته الفتوى وهو ورع العدول وله غاية وهو ورع الصديقين وذلك هو الامتناع من كل ما ليس لله مما أخذ بشهوة وتوصل إليه بمكروه أو اتصل بسببه مكروه وبينهما درجات في الاحتياط فكلما كان العبد أشد تشديداً على نفسه كان أخف ظهراً يوم القيامة وأسرع جوازاً على الصراط وأبعد عن أن يترجح كفة سيئاته على كفة حسناته وتتفاوت المنازل في الآخرة بحسب تفاوت هذه الدرجات في الورع كما تتفاوت دركات النار في حق الظلمة بحسب تفاوت درجات الحرام في الخبث وإذا علمت حقيقة الأمر فإليك الخيار فإن شئت فاستكثر من الاحتياط وإن شئت فرخص فلنفسك تحتاط وعلى نفسك ترخص السلام .

الباب الثاني

في مراتب الشبهات ومثاراتها وتمييزها عن الحلال والحرام

قال رسول الله ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبها لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ومن وقع في الشبهات واقع الحرام كالراعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه » (١٦٨٣).

فهذا الحديث نص في إثبات الأقسام الثلاثة والمشكل منها القسم المتوسط الذى لا يعرفه كثير من الناس وهو الشبهة فلا بد من بيانها وكشف الغطاء عنها فإن ما لا يعرفه

(١٦٨٣) حديث : قال رسول الله ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبها لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه ومن وقع في الشبهات واقع الحرام كالراعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه » . وبقيّة الحديث ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله فى أرضه محارمه ألا وأن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب قال العراقى : متفق عليه من حديث النعمان ابن بشير . اهـ.

وقال مرتضى : يرويه الشعبى واختلف عنه فرواه ابن عون عنه عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله ﷺ يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبها فساقه هكذا رواه المعتمر وشعيب بن إسحاق عن ابن عون وخالفهما الليث بن سعد فرواه عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن عون بن عبد الله عن الشعبى أنه سمع النعمان بن بشير ابن سعد صاحب رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس بحمص وهو يقول الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبها فمن استبرأهن فقد أسلم لدينه وعرضه ومن وقع فيهن فيوشك أن يقع فى الحرام كالمرتفع إلى جانب الحمى فيوشك أن يقع ورواه البيهقى فى الشعب بلفظ حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك ما اشتبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ومن اجتراً على ما شك فيه أوشك أن يواقع الحرام وإن لكل ملك حمى وحمى الله فى الأرض معاصيه .

الكثير فقد يعرفه القليل فنقول (الحلال المطلق) هو الذى خلا عن ذاته الصفات الموجبة للتحريم فى عينه وانحل عن أسبابه ما تطرق إليه تحريم أو كراهية ومثاله الماء الذى يأخذه الإنسان من المطر قبل أن يقع على ملك أحد ويكون هو واقفا عند جمعه وأخذه من الهواء فى ملك نفسه أو فى أرض مباحة والحرام المحض هو ما فيه صفة محرمة لا يشك فيها كالشدة المطربة فى الخمر والنجاسة فى البول أو حصل بسبب منهى عنه قطعاً كالمحصل بالظلم والربا ونظائره فهذان طرفان ظاهران ويلتحق بالطرفين ما تحقق أمره ولكنه احتمل تغيره ولم يكن لذلك الاحتمال سبب يدل عليه فإن صيد البر والبحر حلال ومن أخذ ظبية فيحتمل أن يكون قد ملكها صياد ثم أفلتت منه وكذلك السمك يحتمل أن يكون قد تزلق من الصياد بعد وقوعه فى يده وخريطته فمثل هذا الاحتمال لا يتطرق إلى ماء المطر المختطف من الهواء ولكنه فى معنى ماء المطر والاحتراز منه وسواس ولنسم هذا الفن ورع الموسوسين حتى تلتحق به أمثاله وذلك لأن هذا وهم مجرد لا دلالة عليه نعم لو دل عليه دليل فإن كان قاطعاً كما لو وجد حلقة فى أذن سمكة أو كان محتملاً كما لو وجد على الظبية جراحة يحتمل أن يكون كياً لا يقدر عليه إلا بعد الضبط ويحتمل أن يكون جرحاً فهذا موضع الورع وإذا انتفت الدلالة من كل وجه فالاحتمال المعدوم دلالة كالاختمال المعدوم فى نفسه ومن هذا الجنس من يستعير داراً فيغيب عنه المعير فيخرج ويقول لعله مات وصار الحق للوارث فهذا وسواس إذا لم يدل على موته سبب قاطع أو مشكلة إذ الشبهة المحذورة ما تنشأ من الشك والشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سببين فما لا سبب له لا يثبت عقده فى النفس حتى يساوى العقد المقابل له فيصير شكاً ولهذا نقول من شك أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً أخذ بالثلاث إذ الأصل عدم الزيادة ولو سئل إنسان أن صلاة الظهر التى أداها قبل هذا بعشر سنين كانت ثلاثاً أو أربعاً لم يتحقق قطعاً أنها أربع وإذا لم يقطع جوز أن تكون ثلاثاً وهذا التجويز لا يكون شكاً إذا لم يحضره سبب أوجب اعتقاد كونها ثلاثاً فلتفهم حقيقة الشك حتى لا يشتبه بالوهم والتجويز بغير سبب فهذا يلتحق بالحلال المطلق ويلتحق بالحرام المحض ما تحقق تحريمه وإن أمكن طريان محلل ولكن لم يدل

عليه سبب كمن فى يده طعام لمورثه الذي لا وارث له سواء فغاب عنه فقال يحتمل أنه مات وقد انتقل الملك إلى فأكله فأقدمه عليه إقدام على حرام محض لأنه احتمال لا مستند له فلا ينبغي أن يعد هذا النمط من أقسام الشبهات وإنما الشبهة نعى بها ما اشتبه علينا أمره بأن تعارض لنا فيه اعتقادان صدرا عن سببين مقتضيين للاعتقادين ومثارات الشبهة خمسة :

المثار الأول : الشك فى السبب المحلل والمحرم

وذلك لا يخلو إما أن يكون متعادلا أو غلب أحد الاحتمالين فإن تعادل الاحتمالان كان الحكم لما عرف قبله فيستصحب ولا يترك بالشك وإن غلب أحد الاحتمالين عليه بأن صدر عن دلالة معتبرة كان الحكم للغالب ولا يتبين هذا إلا بالأمثال والشواهد فلنقسمه إلى أقسام أربعة :

القسم الأول : أن يكون التحريم معلوما من قبل ثم يقع الشك فى المحلل فهذه شبهة يجب اجتنابها ويحرم الإقدام عليها (مثاله) أن يرمى إلى صيد فيجرحه ويقع فى الماء فيصادفه ميتا ولا يدرى أنه مات بالغرق أو بالجرح فهذا حرام لأن الأصل التحريم إلا إذا مات بطريق معين وقد وقع الشك فى الطريق فلا يترك اليقين بالشك كما فى الأحداث والنجاسات وركعات الصلاة وغيرها وعلى هذا ينزل قوله ﷺ لعدي بن حاتم « لا تأكله فلعله قتله غير كلبك » (١٦٨٤).

فلذلك « كان ﷺ إذا أتى بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو هدية سأل عنه » (١٦٨٥) حتى يعلم أيهما هو .

(١٦٨٤) حديث : قال ﷺ لعدي بن حاتم الطائى رضي الله عنه : « لا تأكله فلعله قتله غير كلبك » قال العراقي : متفق عليه من حديثه .

(١٦٨٥) حديث : قال أبو هريرة : « كان ﷺ إذا أتى بشيء اشتبه عليه أنه صدقة أو هبة يسأل عنه » قال العراقي : رواه البخارى من حديث أبي هريرة . اهـ .

قال مرتضى : ورواه مسلم وابن ماجه من حديثه : كان إذا أتى بطعام سأل عنه أهديه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وإن قيل هدية ضرب بيده فأكل معهم ورواه أحمد فزاد كان إذا أتى بطعام من غير أهله .

وروي أنه عليه السلام : « أرق ليلة فقالت له بعض نسائه أرقت يا رسول الله فقال : أجل وجدت ثمرة فخشيت أن تكون من الصدقة » (١٦٨٦) .

وفى رواية فأكلتها فخشيت أن تكون من الصدقة ومن ذلك ما روى عن بعضهم أنه قال : « كنا فى سفر مع رسول الله عليه السلام فأصابنا الجوع فنزلنا منزلاً كثير الضباب فبينما القدور تغلى بها إذ قال رسول الله عليه السلام : أمة مسخت من بنى إسرائيل أخشى أن تكون هذه فأكفانا القدور » (١٦٨٧) .

ثم أعلمه الله بعد ذلك « أنه لم يمسخ الله خلقاً فجعل له نسلاً » (١٦٨٨) .

وكان امتناعه أولاً لأن الأصل عدم الخل وشك فى كون الذبح محللاً .

(١٦٨٦) حديث : « أنه عليه السلام أرق ليلة » أى قلق فى نومه « فقال له بعض نسائه أرقت يا رسول الله فقال : أجل وجدت ثمرة فأكلتها فخشيت أن تكون من الصدقة » قال العراقي رواه أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد حسن .

(١٦٨٧) حديث : « كنا فى سفر مع رسول الله عليه السلام فأصابنا الجوع فنزلنا منزلاً كثير الضباب فبينما القدور تغلى بها إذ قال رسول الله عليه السلام : أمة من بنى إسرائيل مسخت فأخاف أن تكون هذه فأكفأنا القدور » قال العراقي : رواه ابن حبان والبيهقى من حديث عبد الرحمن وحسنه وروى أبو داود والنسائى وابن ماجه من حديث ثابت بن زيد نحوه مع اختلاف قال البخارى وحديث ثابت أصح . اهـ .

وقال مرتضى : رواه ابن أبي شبة وأحمد وأبو يعلى والبزار والبيهقى وغيرهم كلهم من طريق زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حسنة قال كنت مع رسول الله عليه السلام فى سفر فأصبنا ضباباً فكانت القدور تغلى فقال رسول الله عليه السلام ما هذه فقلنا أصبناها فقال إن أمة من بنى إسرائيل مسخت وأنا أخشى أن تكون هذه فأكفأناها وأنا لجياح . ورواه أبو داود من رواية زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة قال كنا مع رسول الله عليه السلام فأصبنا ضباباً فشويت منها ضباً فأتيت رسول الله عليه السلام فوضعت بين يديه فأخذ عوداً فمد به أصابعه ثم قال إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب الأرض وإنى لا أدري أى الدواب هى فلم يأكل ولم ينسأه ورواه النسائى وابن ماجه وقال ثابت بن يزيد وهما واحد يزيد أبوه ووديعه أمه قاله الترمذى والبيهقى وقال المزنى هو ثابت بن يزيد بن وديعة قال البخارى حديث زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة أصح ويحتمل عنهما جميعاً . اهـ .

(١٦٨٨) حديث : « أنه لم يمسخ الله خلقاً فجعل له نسلاً » قال العراقي : رواه مسلم من حديث ابن مسعود .

القسم الثاني : أن يعرف الحل ويشك في المحرم فالأصل الحل وله الحكم كما إذا نكح

امرأتين رجلان وطار طائر فقال : أحدهما إن كان هذا غراباً فامرأتى طالق وقال الآخر إن لم يكن غراباً فامرأتى طالق والتبس أمر الطائر فلا يقضى بالتحريم فى واحدة منهما ولا يلزمهما اجتنابهما ولكن الورع اجتنابهما وتطليقهما حتى يحلا لسائر الأزواج وقد أمر مكحول بالاجتناب فى هذه المسألة وأفتى الشعبى بالاجتناب فى رجلين كانا قد تنازعا فقال أحدهما للآخر أنت حسود فقال الآخر أحسدنا زوجته طالق ثلاثا فقال الآخر نعم وأشكل الأمر وهذا إن أراد به اجتناب الورع فصحيح وإن أراد التحريم المحقق فلا وجه له إذ ثبت فى المياه والنجاسات والأحداث والصلوات أن اليقين لا يجب تركه بالشك وهذا فى معناه .

فإن قلت : وأى مناسبة بين هذا وبين ذلك فاعلم أنه لا يحتاج إلى المناسبة فإنه لازم من غير ذلك فى بعض الصور فإنه مهما تيقن طهارة الماء ثم شك فى نجاسته جاز له أن يتوضأ به فكيف لا يجوز له أن يشربه وإذا جوز الشرب فقد سلم أن اليقين لا يزال بالشك إلا أن ههنا دقيقه وهو أن وزان الماء أن يشك فى أنه طلق زوجته أم لا فيقال الأصل أنه ما طلق ووزان مسألة الطائر أن يتحقق نجاسة أحد الإناءين ويشبهه عينه فلا يجوز أن يستعمل أحدهما بغير اجتهاد لأنه قابل يقين النجاسة بيقين الطهارة فيبطل الإستصحاب فكذلك ههنا قد وقع الطلاق على إحدى الزوجتين قطعاً والتبس عين المطلقة بغير المطلقة فنقول اختلف أصحاب الشافعى فى الإناءين على ثلاثة أوجه فقال قوم يستصحب بغير اجتهاد وقال قوم بعد حصول يقين النجاسة فى مقابلة يقين الطهارة يجب الاجتناب ولا يغنى الإجتهد وقال المقتصدون يجتهد وهو الصحيح ولكن وزانه أن تكون له زوجتان فيقول إن كان غراباً فزينب طالق وإن لم يكن فعمرة طالق

وقال مرقضى : لفظ مسلم عن ابن مسعود قال، قال رجل يا رسول الله القردة والخنازير مما مسخ فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يهلك قوماً أو يعذب قوماً فيجعل لهم نسلاً وإن القردة والخنازير كانت قبل ذلك .

فلا جرم لا يجوز له غشيانهما بالاستصحاب ولا يجوز الاجتهاد إذ لا علامة ونحرمهما عليه لأنه لو وطئهما كان مقتحماً للحرام قطعاً وإن وطئ أحدهما وقال اقتصر على هذه كان متحكماً بتعيينها من غير ترجيح ففي هذا افتراق حكم شخص واحد أو شخصين لأن التحريم على شخص واحد متحقق بخلاف الشخصين إذ كل واحد شك في التحريم في حق نفسه . فإن قيل فلو كان الإناءان لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل واحد بإنائه لأنه يتقن طهارته وقد شك الآن فيه فنقول هذا محتمل في الفقه والأرجح في ظني المنع وإن تعدد الشخص ههنا كاتحاده لأن صحة الوضوء لا تستدعي ملكاً بل وضوء الإنسان بماء غيره في رفع الحدث كوضوءه بماء نفسه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده أثر بخلاف الوطء لزوجته الغير فإنه لا يحل ولأن للعلامات مدخلاً في النجاسات والاجتهاد فيه ممكن بخلاف الطلاق فوجب تقوية الاستصحاب بعلامة ليدفع بها قوة يقين النجاسة المقابلة ليقين الطهارة وأبواب الاستصحاب والترجيحات من غوامض الفقه ودقائقه وقد استقصيناه في كتب الفقه ولسنا نقصد الآن إلا التنبيه على قواعدها .

القسم الثالث : أن يكون الأصل التحريم ولكن طراً ما أوجب تحليله بظن

غالب فهو مشكوك فيه والغالب حله فهذا ينظر فيه فإن استند غلبة الظن إلى سبب معتبر شرعاً فالذي نختار فيه أن يحل واجتنابه من الورع .

مثاله : أن يرمى إلى صيد فيغيب ثم يدركه ميتاً وليس عليه أثر سوى سهمه ولكن

يحتمل أنه مات بسقطة أو بسبب آخر فإن ظهر عليه إثر صدمة أو جراحة أخرى التحق بالقسم الأول وقد اختلف قول الشافعي رحمه الله في هذا القسم والمختار أنه حلال لأن الجرح سبب ظاهر وقد تحقق والأصل أنه لم يطرأ غيره عليه فطريانه مشكوك فيه فلا يدفع اليقين بالشك . فإن قيل فقد قال ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت .

وروت عائشة رضي الله عنها : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ بأرنب فقال رميتي عرفت فيها

سهمي ، فقال : أصميت أو أئميت ؟ فقال : بل أئميت ، قال : إن الليل خلق من خلق الله لا يقدر قدره إلا الذي خلقه فلعله أعان على قتله شيء » (١٦٨٩).

وكذلك قال عليه السلام لعدي بن حاتم في كلبه المعلم : « وأن أكل فلا تأكل فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » (١٦٩٠).

والغالب أن الكلب المعلم لا يسيء خلقه ولا يمسك إلا على صاحبه ومع ذلك نهى عنه وهذا التحقيق وهو أن الحل إنما يتحقق إذا تحقق تمام السبب وتمام السبب بأن يفضى إلى الموت سليما من طريان غيره عليه وقد شك فيه فهو شك في تمام السبب حتى اشتبه أن موته على الحل أو على الحرمة فلا يكون هذا في معنى ما تحقق موته على الحل في ساعته ثم شك فيما يطرأ عليه .

(١٦٨٩) حديث : عائشة رضي الله عنها : « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب فقال : رميتي عرفت فيها سهمي ، فقال : أصميت أو أئميت ؟ قال : بل أئميت ، قال : إن الليل خلق من خلق الله لا يقدر قدره إلا الذي خلقه لعله أعان على قتله شيء » قال العراقي : ليس هذا من حديث عائشة وإنما رواه موسى بن أبي عائشة عن أبي رزين قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصيد فقال إنني رميته من الليل فأعيانني ووجدت سهمي فيه من الغد وعرفت سهمي فقال الليل خلق من خلق الله عظيم لعله أعانك عليها شيء » رواه أبو داود في المراسيل والبيهقي وقال أبو رزين اسمه مسعود والحديث مرسل قاله البخاري . اهـ .

وقال مرتضى : وفي الإصابة أبو رزين غير منسوب لم يرو عنه إلا ابنه عبد الله وهما مجهولان حديثه في الصيد يتوارى قاله أبو عمر . اهـ . وفي التهذيب للمزى أبو رزين الأسدي اسمه مسعود بن مالك روى عن أبي هريرة وغيره وعنه الأعمش وغيره روى له البخاري في الأدب والباقون . اهـ . ومن هنا تعلم أن قول السيوطي في جامعته الليل خلق من خلق الله عظيم رواه أبو داود في مراسيله والبيهقي عن أبي رزين يوهم أن أبا رزين صحابي وأوهم منه قول شارحه المناوي فيه أنه العقيلي فإن أبا رزين راوى هذا الحديث تابعي قطعاً وأما العقيلي فهو لقيط بن صبرة صحابي اتفاقاً وليس هذا الحديث له .

(١٦٩٠) حديث : قال عليه السلام لعدي بن حاتم في كلبه المعلم : « إن أكل فلا تأكل فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » قال العراقي : متفق عليه من حديثه . اهـ .

قال مرتضى : رواه الستة من حديث همام بن الحارث عنه وقد تقدم سياقه وكذلك رواه الشيخان وأبو داود وابن ماجه من طريق الشعبي عنه وتقدم سياقه أيضاً .

فالجواب أن نهى ابن عباس ونهى رسول الله ﷺ محمول على الورع والتنزيه بدليل ما روى فى بعض الروايات أنه قال : « كل منه وأن غاب عنك ما لم تجد فيه أثرا غير سهمك » (١٦٩١).

وهذا تنبيه : على المعنى الذى ذكرناه وهو أنه إن وجد أثرا آخر فقد تعارض السببان بتعارض الظن وإن لم يجد سوى جرحه حصل غلبة للظن فيحكم به على الاستصحاب كما يحكم على الاستصحاب بخبر الواحد والقياس المظنون والعمومات المظنونة وغيرها وأما قول القائل إنه لم يتحقق موته على الحل فى ساعة فيكون شكا فى السبب فليس كذلك بل السبب قد تحقق إذ الجرح سبب الموت فطريان الغير شك فيه ويدل على صحة هذا الإجماع على أن من جرح وغاب فوجد ميتا فيجب القصاص على جارحه بل إن لم يغب يحتمل أن يكون موته بهيجان خلط فى باطنه كما يموت الإنسان فجأة فينبغى أن لا يجب القصاص إلا بحز الرقبة والجرح المذفف لأن العلل القتالة فى الباطن لا تؤمن ولأجلها يموت الصحيح فجأة ولا قائل بذلك مع أن القصاص مبناه على الشبهة وكذلك جنين المذكاة حلال ولعله مات قبل ذبح الأصل لا بسبب ذبحه أو لم ينفخ فيه الروح وغرة الجنين تجب ولعل الروح لم ينفخ فيه أو كان قد مات قبل الجناية بسبب آخر ولكن يبنى على الأسباب الظاهرة فإن الاحتمال الآخر إذا لم يستند إلى دلالة تدل عليه التحق بالوهم والوسواس كما ذكرناه فكذلك هذا وأما قوله ﷺ أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه، فللشافعى رحمه الله فى هذه الصورة قولان والذى نختاره الحكم بالتحريم لأن السبب قد تعارض إذ الكلب المعلم كالألة والوكيل يمسك على صاحبه فيحل ولو استرسل المعلم بنفسه فأخذ لم يحل لأنه يتصور منه أن يصطاد لنفسه ومهما انبعث بإشارته ثم أكل دل ابتداء انبعثه على أنه نازل منزلة (١٦٩١) حديث : « كل منه وأن غاب عنك ما لم تجد فيه أثر سهم غيرك » قال العراقي : متفق عليه من حديث عدى بن حاتم . اهـ.

وقال مرتضى : ورواه أيضا ابن ماجه والطبرانى من حديث أبى ثعلبة الخشنى ، وقد تقدم قول مرتضى فى تخريج هذا الحديث فى حديث رقم : ١٦٧٨ ص ١٤٤٨ .

آلته وأنه يسعى في وكالته ونيابته ودل أكله آخرًا على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فقد تعارض السبب الدال فيتعارض الاحتمال والأصل التحريم فيستصحب ولا يزال بالشك وهو كما لو وكل رجلا بأن يشتري له جارية فاشترى جارية ومات قبل أن يبين أنه اشتراها لنفسه أو لموكله لم يحل للموكل وطؤها لأن للوكيل قدرة على الشراء لنفسه ولموكله جميعًا ولا دليل مرجح والأصل التحريم فهذا يلتحق بالقسم الأول لا بالقسم الثالث .

القسم الرابع : أن يكون الحل معلوما ولكن يغلب على الظن طريان محرم بسبب معتبر في غلبة الظن شرعا فيرفع الاستصحاب ويقضى بالتحريم إذ بان لنا أن الاستصحاب ضعيف ولا يبقى له حكم مع غالب الظن (ومثاله) أن يؤدي اجتهاده إلى نجاسة أحد الإناءين باعتماد على علامة معينة توجب غلبة الظن فتوجب تحريم شربه كما أوجبت منع الوضوء به وكذا إذا قال إن قتل زيد عمرا أو قتل زيد صيدا منفردا بقتله فامرأتى طالق فجرحه وغاب عنه فوجد ميتا حرمت زوجته لأن الظاهر أنه منفرد بقتله كما سبق وقد نص الشافعي رحمه الله أن من وجد في الغدران ماء متغيرا احتمل أن يكون تغيره بطول المكث أو بالنجاسة فيستعمله ولو رأى ظبية بالت فيه ثم وجدته متغيرا واحتمل أن يكون بالبول أو بطول المكث لم يجوز استعماله إذ صار البول المشاهد دلالة مغلبة لاحتمال النجاسة وهو مثال ما ذكرناه وهذا في غلبة ظن استند إلى علامة متعلقة بعين الشيء فأما غلبة الظن لا من جهة علامة تتعلق بعين الشيء فقد اختلف قول الشافعي رحمته في أن أصل الحل هل يزال به إذا اختلف قوله في التوضؤ من أواني المشركين ومدمن الخمر والصلاة في المقابر المنبوثة والصلاة مع طين الشوارع أعنى المقدار الزائد على ما يتعذر الاحتراز عنه وعبر الأصحاب عنه بأنه إذا تعارض الأصل والغالب فأيهما يعتبر وهذا جار في حل الشرب من أواني مدمن الخمر والمشركين لأن النجس لا يحل شربه فإذا مأخذ النجاسة والحل واحد والتردد في أحدهما يوجب التردد في الآخر والذي اختاره أن الأصل هو المعتبر وأن العلامة إذا لم

تتعلق بعين المتناول لم توجب رفع الأصل وسيأتى بيان ذلك وبرهانه فى المثار الثانى للشبهة وهى شبهة الخلط فقد اتضح من هذا حكم حلال شك فى طريان محرم عليه أو ظن وحكم حرام شك فى طريان محلل عليه أو ظن وبيان الفرق بين ظن يستند إلى علامة فى عين الشئ وبين ما لا يستند إليه وكل ما حكمنا فى هذه الأقسام الأربعة بحله فهو حلال فى الدرجة الأولى والاحتياط تركه فالمقدم عليه لا يكون من زمرة المتقين والصالحين بل من زمرة العدول الذين لا يقضى فى فتوى الشرع بفسقهم وعصيانهم واستحقاقهم العقوبة إلا ما ألحقناه برتبة الوسواس فإن الاحتراز عنه ليس من الورع أصلاً .

المثار الثانى للشبهة : شك منشؤه الاختلاط : وذلك بأن يختلط الحرام

بالحلال ويشتهبه الأمر ولا يتميز والخلط لا يخلو إما أن يقع بعدد لا يحصر من الجانبين أو من أحدهما أو بعدد محصور فإن اختلط بمحصور فلا يخلو إما أن يكون اختلاط امتزاج بحيث لا يتميز بالإشارة كاختلاط المائعات أو يكون اختلاط استبهاً مع التمييز للأعيان كاختلاط الأعبد والدور والأفراس والذى يختلط بالاستبهاً فلا يخلو إما أن يكون مما يقصد عينه كالعروض أو لا يقصد كالنقود فيخرج من هذا التقسيم ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن تستبهم العين بعدد محصور كما لو اختلطت الميتة بذكية أو

بعشر مذكاة أو اختلطت رضيعة بعشر نسوة أو يتزوج إحدى الأختين ثم تلتبس فهذه شبهة يجب اجتنابها بالإجماع لأنه لا مجال للاجتهاد والعلامات فى هذا وإذا اختلطت بعدد محصور صارت الجملة كالشئ الواحد فتقابل فيه يقين التحريم والتحليل ولا فرق فى هذا بين أن يثبت حل فيطراً اختلاطاً بمحرم كما لو أوقع الطلاق على إحدى زوجتين فى مسألة الطائر أو يختلط قبل الاستحلال كما لو اختلطت رضيعة بأجنبية فأراد استحلال واحدة وهذا قد يشكل فى طريان التحريم كطلاق إحدى الزوجتين لما سبق من الاستصحاب وقد نبهنا على وجه الجواب وهو أن يقين التحريم قابل يقين الحل فضعف الاستصحاب وجانب الخطر أغلب فى نظر الشرع فلذلك ترجح وهذا إذا اختلط حلال

محصور بحرام محصور، فإن اختلط حلال محصور بحرام غير محصور فلا يخفى أن وجوب الاجتناب أولى .

القسم الثاني : حرام محصور بحلال غير محصور كما لو اختلطت رضيعة أو عشر رضائع بنسوة بلد كبير فلا يلزم بهذا اجتناب نكاح نساء أهل البلد بل له أن ينكح من شاء منهن وهذا لا يجوز أن يعلل بكثرة الحلال إذ يلزم عليه أن يجوز النكاح إذا اختلطت واحدة حرام بتسع حلال ولا قائل به بل العلة الغلبة والحاجة جميعا إذ كل من ضاع له رضيع أو قريب أو محرم بمصاهرة أو سبب من الأسباب فلا يمكن أن يسد عليه باب النكاح وكذلك من علم أن مال الدنيا خالطه حرام قطعاً لا يلزمه ترك الشراء والأكل فإن ذلك حرج وما في الدين من حرج ويعلم هذا بأنه لما « سرق في زمان رسول الله ﷺ مجن » (١٦٩٢) .

« وغل واحد في الغنيمة عباءة » (١٦٩٣) .

لم يمتنع أحد من شراء المجان والعباء في الدنيا وكذلك كل ما سرق وكذلك كان يعرف أن في الناس من يربى في الدراهم والدنانير وما ترك رسول الله ﷺ ولا الناس الدراهم والدنانير بالكلية وبالجملية إنما تنفك الدنيا عن الحرام إذا عصم الخلق كلهم عن المعاصي وهو محال وإذا لم يشترط هذا في الدنيا لم يشترط أيضاً في بلد إلا إذا وقع بين جماعة محصورين بل اجتناب هذا من ورع الموسوسين إذ لم ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ولا يتصور الوفاء به في ملة من الملل ولا في عصر من الأعصار .

(١٦٩٢) حديث : « سرق في زمان رسول الله ﷺ مجن » بكسر الميم وهو الترس سمي به لأن صاحبه يتستر به والجمع المجان قال العراقي : متفق عليه من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

(١٦٩٣) حديث : « غل واحد من الغنائم عباءة » أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر واسم الغال كركرة قاله العراقي .

فإن قلت : فكل عدد محصور في علم الله فما حد المحصور ولو أراد الإنسان أن يحصر أهل بلد لقدر عليه أيضا أن تمكن منه .

فاعلم أن تحديد أمثال هذه الأمور غير ممكن وإنما يضبط بالتقريب فنقول كل عدد لو اجتمع على صعيد واحد لعسر على الناظر عددهم بمجرد النظر كالآلاف والألفين فهو غير محصور وما سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين أوساط متشابهة تلحق بأحد الطرفين بالظن وما وقع الشك فيه استفتى فيه القلب فإن الإثم حراز القلوب . وفي مثل هذا المقام قال رسول الله ﷺ لو ابصم استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك وأفتوك وكذا الأقسام الأربعة التي ذكرناها في المشار الأول يقع فيها أطراف متقابلة واضحة في النفي والإثبات وأوساط متشابهة فالملتقى يفتى بالظن وعلى المستفتى أن يستفتى قلبه فإن حاك في صدره شيء فهو الآثم بينه وبين الله فلا ينجيه في الآخرة فتوى المفتى فإنه يفتى بالظاهر والله يتولى السرائر .

القسم الثالث : أن يختلط حرام لا يحصر بحلال لا يحصر كحكم الأموال في

زمننا هذا فالذي يأخذ الأحكام من الصور قد يظن أن نسبة غير المحصور إلى غير المحصور كنسبة المحصور إلى المحصور وقد حكمنا ثم بالتحريم فلنحكم هنا به والذي نختاره خلاف ذلك وهو أنه لا يحرم بهذا الاختلاط أن يتناول شيء بعينه احتمل أنه حرام وأنه حلال إلا أن يقترن بتلك العين علامة تدل على أنه من الحرام فإن لم يكن في العين علامة تدل على أنه من الحرام فتركه ورع وأخذه حلال لا يفسق به آكله ومن العلامات أن يأخذه من يد سلطان ظالم إلى غير ذلك من العلامات التي سيأتى ذكرها ويدل عليه الأثر والقياس فأما الأثر فما علم في زمن رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين بعده إذ كانت أثمان الخمر ودرهم الربا من أيدي أهل الذمة مختلطة بالأموال وكذا غلول الأموال وكذا غلول الغنيمة ومن الوقت الذي نهى ﷺ عن الربا إذ قال : « أول ربا أضعه ربا العباس » (١٦٩٤) .

(١٦٩٤) حديث : قال ﷺ : « أول ربا أضعه ربا العباس » رواه مسلم من حديث جابر .

ما ترك الناس الربا بأجمعهم كما لم يتركوا شرب الخمر وسائر المعاصي حتى روى أن بعض أصحاب النبي ﷺ باع الخمر فقال عمر رضي الله عنه : « لعن الله فلانا هو أول من سن بيع الخمر » (١٦٩٥) إذ لم يكن قد فهم أن تحريم الخمر تحريم لثمنها .

وقال عليه السلام : « إن فلانا يجر في النار عباءة قد غلها » (١٦٩٦) .

« وقتل رجل ففتشوا متاعه فوجدوا فيه خرزات من خرز اليهود لا تساوي درهمين قد غلها » (١٦٩٧) .

وكذلك أدرك أصحاب رسول الله ﷺ الأمراء الظلمة ولم يمتنع أحد منهم عن الشراء والبيع في السوق بسبب نهب المدينة وقد نهبها أصحاب يزيد ثلاثة أيام وكان من يمتنع من تلك الأموال مشارا إليه في الورع والأكثرون لم يمتنعوا مع الاختلاط وكثرة الأموال المنهوبة في أيام الظلمة ومن أوجب ما لم يوجب السلف الصالح وزعم أنه تفتن من الشرع ما لم يتفطنوا له فهو موسوس مختل العقل ولو جاز أن يزداد عليهم في أمثال هذا لجاز مخالفتهم في مسائل لا مستند فيها سوى اتفاقهم كقولهم إن الجدة كالأم في التحريم وابن الابن كالابن وشعر الخنزير وشحمه كاللحم المذكور تحريمه في القرآن والربا جار فيما عدا الأشياء الستة وذلك محال فإنهم أولى بفهم الشرع من غيرهم .

(١٦٩٥) حديث : قال عمر رضي الله عنه : « لعن الله فلانا هو أول من سن بيع الخمر » إذ لم يكن قد فهم إن تحريم الخمر تحريم لثمنها .

قال مرتضى : لم يتعرض له العراقي ، وهذا قد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال بلغ عمر أن سمرة باع خمرا فقال قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وعند البخاري بلغ عمر أن فلانا باع خمرا فقال قاتل الله فلانا لم يقل سمرة .

(١٦٩٦) حديث : قال عليه السلام : « إن فلانا في النار يجر عباءة قد غلها » أي من غنائم المسلمين قبل أن تقسم . **قال العراقي :** أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر واسم الغال كركرة وتقدم قبله بثلاثة أحاديث .

(١٦٩٧) حديث : « قتل رجل ففتشوا متاعه فوجدوا فيه خرزات من خرز اليهود لا يساوي درهمين قد غله » **قال العراقي :** رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث زيد بن خالد الجهني .

وأما القياس فهو أنه لو فتح هذا الباب لانسد باب جميع التصرفات وخرب العالم إذ الفسق يغلب على الناس ويتساهلون بسببه في شروط الشرع في العقود ويؤدى ذلك لا محالة إلى الاختلاط فإن قيل فقد نقلتم أنه عليه السلام امتنع من الضب وقال أخشى أن يكون مما مسخه الله وهو في اختلاط غير المحصور قلنا يحمل ذلك على التنزه والورع أو نقول الضب شكل غريب ربما يدل على أنه من المسخ فهي دلالة في عين المتناول فإن قيل هذا معلوم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان الصحابة بسبب الربا والسرقة والنهب وغلول الغنيمة وغيرها ولكن كانت هي الأقل بالإضافة إلى الحلال فماذا تقول في زماننا وقد صار الحرام أكثر ما في أيدي الناس لفساد المعاملات وإهمال شروطها وكثرة الربا وأموال السلاطين الظلمة فمن أخذ مالا لم يشهد عليه علامة معينة في عينه للتحريم فهل هو حرام أم لا فأقول ليس ذلك حراما وإنما الورع تركه وهذا الورع أهم من الورع إذا كان قليلا ولكن الجواب عن هذا إن قول القائل أكثر الأموال حرام في زماننا غلط محض منشؤه الغفلة عن الفرق بين الكثير والأكثر فأكثر الناس بل أكثر الفقهاء يظنون أن ما ليس بنادر فهو الأكثر ويتوهمون أنهما قسمان متقابلان ليس بينهما ثالث وليس كذلك بل الأقسام ثلاثة قليل وهو النادر وكثير وأكثر (ومثاله) إن الخنثى فيما بين الخلق نادر وإذا أضيف إليه المريض وجد كثيرا وكذا السفر حتى يقال المريض والسفر من الأعذار العامة والاستحاضة من الإعذار النادرة ومعلوم أن المرض ليس بنادر وليس بالأكثر أيضا بل هو كثير والفقير إذا تساهل وقال المريض والسفر غالب وهو عذر عام أراد به أنه ليس بنادر فإن لم يرد هذا فهو غلط والصحيح والمقيم هو الأكثر والمسافر والمريض كثير والمستحاضة والخنثى نادر فإذا فهم هذا فنقول قول القائل الحرام أكثر باطل لأن مستند هذا القائل إما أن يكون كثرة الظلمة والجندية أو كثرة الربا والمعاملات الفاسدة أو كثرة الأيدي التي تكررت من أول الإسلام إلى زماننا هذا على أصول الأموال الموجودة اليوم .

أما المستند الأول : فباطل فإن الظالم كثير وليس هو بالأكثر فإنهم الجندية إذ لا يظلم إلا ذو غلبة وشوكة وهم إذا أضيفوا إلى كل العالم لم يبلغوا عشر عشرهم فكل سلطان يجتمع عليه من الجنود مائة ألف مثلا فيملك إقليما يجمع ألف ألف وزيادة ولعل بلدة واحدة من بلاد مملكته يزيد عددها على جميع عسكره ولو كان عدد السلاطين أكثر من عدد الرعايا لهلك الكل إذ كان يجب على كل واحد من الرعية أن يقوم بعشرة منهم مثلا مع تنعمهم في المعيشة ولا يتصور ذلك بل كفاية الواحد منهم تجمع من ألف من الرعية وزيادة وكذا القول في السراق فإن البلدة الكبيرة تشتمل منهم على قدر قليل .

وأما المستند الثاني : وهو كثرة الربا والمعاملات الفاسدة فهي أيضا كثيرة وليست بالأكثر إذ أكثر المسلمين يتعاملون بشروط الشرع فعدد هؤلاء أكثر والذي يعامل بالربا أو غيره فلو عددت معاملاته وحده لكان عدد الصحيح منها يزيد على الفاسدة ، إلا أن يطلب الإنسان بوجهه في البلد مخصوصا بالمجانة والخبث وقلة الدين حتى يتصور أن يقال معاملاته الفاسدة أكثر ومثل ذلك المخصوص نادر وإن كان كثيرا فليس بالأكثر لو كان كل معاملاته فاسدة كيف ولا يخلو هو أيضا عن معاملات صحيحة تساوى الفاسدة أو تزيد عليها وهذا مقطوع به لمن تأمله وإنما غلب هذا على النفوس لاستكثار النفوس الفساد واستبعادها إياه واستعظامها له وإن كان نادرا حتى ربما يظن أن الزنا وشرب الخمر قد شاع كما شاع الحرام فيتخيل أنهم الأكثرون وهو خطأ فإنهم الأقلون وإن كان فيهم كثرة .

وأما المستند الثالث : وهو أخيلها أن يقال الأموال إنما تحصل من المعادن والنبات والحيوان ، والنبات والحيوان حاصلان بالتوالد فإذا نظرنا إلى شاة مثلا وهي تلد في كل سنة فيكون عدد أصولها إلى زمان رسول الله ﷺ قريبا من خمسمائة ولا يخلو هذا أن يتطرق إلى أصل من تلك الأصول غضب أو معاملة فاسدة فكيف يقدر أن تسلم

أصولها عن تصرف باطل إلى زماننا هذا وكذا بذور الحبوب والفواكه تحتاج إلى خمسمائة أصل أو ألف أصل مثلاً إلى أول الشرع ولا يكون هذا حلالاً ما لم يكن أصله وأصل أصله كذلك إلى أول زمان النبوة حلالاً وأما المعادن فهي التي يمكن نيلها على سبيل الابتداء وهي أقل الأموال وأكثر ما يستعمل منها الدراهم والدنانير ولا تخرج إلا من دار الضرب وهي في أيدي الظلمة مثل المعادن في أيديهم يمنعون الناس منها ويلزمون الفقراء استخراجها بالأعمال الشاقة ثم يأخذونها منهم غصبا فإذا نظر إلى هذا علم أن بقاء دينار واحد بحيث لا يتطرق إليه عقد فاسد ولا ظلم وقت النيل ولا وقت الضرب في دار الضرب ولا بعده في معاملات الصرف والربا بعيد نادر أو محال فلا يبقى إذاً حلال إلا الصيد والحشيش في الصحارى الموات والمفاوز والخطب المباح ثم من يحصله لا يقدر على أكله فيفتقر إلى أن يشتري به الحبوب والحيوانات التي لا تحصل إلا بالاستنبات والتوالد فيكون قد بذل حلالاً في مقابلة حرام فهذا هو أشد الطرق تخيلاً.

والجواب أن هذه الغلبة لم تنشأ من كثرة الحرام المخلوط بالحلال فخرج عن النمط الذي نحن فيه والتحق بما ذكرناه من قبل وهو تعارض الأصل والغالب إذ الأصل في هذه الأموال قبولها للتصرفات وجواز التراضي عليها وقد عارضه سبب غالب يخرجها عن الصلاح له فيضاهي هذا محل القولين للشافعي رحمته الله في حكم النجاسات والصحيح عندنا أنه تجوز الصلاة في الشوارع إذا لم يجد فيها نجاسة فإن طين الشوارع طاهر وأن الوضوء من أواني المشركين جائز وإن الصلاة في المقابر المنبوشة جائزة فنثبت هذا أولاً ثم نقيس ما نحن فيه عليه ويدل على ذلك توضؤ رسول الله صلوات الله عليه وآله من مزادة مشركة وتوضؤ عمر رضي الله عنه من جرة نصرانية مع أن مشربهم الخمر ومطعمهم الخنزير ولا يحترزون عما نجسه شرعاً فكيف تسلم أوانيهم من أيديهم بل نقول نعلم قطعاً أنهم كانوا يلبسون الفراء المدبوغة والثياب المصبوغة والمقصورة ومن تأمل أحوال الدباغين والقصارين والصباغين علم أن الغالب عليهم النجاسة وأن الطهارة في تلك الثياب محال أو نادر بل نقول نعلم أنهم كانوا يأكلون خبز البر والشعير ولا يغسلونه مع أنه

يداس بالبقر والحيوانات وهى تبول عليه وتروث وقلما يخلص منها وكانوا يركبون الدواب وهى تعرف وما كانوا يغسلون ظهورها مع كثرة تمرغها فى النجاسات بل كل دابة تخرج من بطن أمها وعليها رطوبات نجسة قد تزيلها الأمطار وقد لا تزيلها وما كان يحترز عنها وكانوا يمشون حفاة فى الطرق وبالنعال ويصلون معها ويجلسون على التراب ويمشون فى الطين من غير حاجة وكانوا لا يمشون فى البول والعذرة ولا يجلسون عليهما ويستنزهون منه ومتى تسلم الشوارع عن النجاسات مع كثرة الكلاب وأبوالها وكثرة الدواب وأرواثها ولا ينبغى أن نظن أن الأعصار أو الأمصار تختلف فى مثل هذا حتى يظن أن الشوارع كانت تغسل فى عصرهم أو كانت تحرس من الدواب هيهات فذلك معلوم استحالة بالعادة قطعاً فدل على أنهم لم يحترزوا إلا من نجاسة مشاهدة أو علامة على النجاسة دالة على العين فأما الظن الغالب الذى يستثار من رد الوهم إلى مجارى الأحوال فلم يعتبروه وهذا عند الشافعى رحمه الله وهو يرى أن الماء القليل ينجس من غير تغيير واقع إذ لم يزل الصحابة يدخلون الحمامات ويتوضؤون، من الحياض وفيها المياه القليلة والأيدى المختلفة تغمس فيها على الدوام وهذا قاطع فى هذا الغرض ومهما ثبت جواز التوضؤ من جرة نصرانية ثبت جواز شربه والتحق حكم الحل بحكم النجاسة .

فإن قيل لا يجوز قياس الحل على النجاسة إذ كانوا يتوسعون فى أمور الطهارات ويحترزون من شبهات الحرام غاية التحرز فكيف يقاس عليه قلنا إن أريد به أنهم صلوا مع النجاسة والصلاة معها معصية وهى عماد الدين فبئس الظن بل يجب أن نعتقد فيهم أنهم احترزوا عن كل نجاسة وجب اجتنابها وإنما تسامحوا حيث لم يجب وكان فى محل تسامحهم هذه الصورة التى تعارض فيها الأصل والغالب فبان أن الغالب الذى لا يستند إلى علامة تتعلق بعين ما فيه النظر مطرح وأما تورعهم فى الحلال فكان بطريق التقوى وهو ترك ما لا بأس به مخافة ما به بأس لأن أمر الأموال مخوف والنفس تميل إليها إن لم تضبط عنها وأمر الطهارة ليس كذلك فقد امتنع طائفة منهم عن الحلال

المحض خيفة أن يشغل قلبه وقد حكى عن واحد منهم أنه احترز من الوضوء بماء البحر وهو الطهور المحض فالافتراق في ذلك لا يقدح في الغرض الذي أجمعنا فيه على أن نجري في هذا المستند على الجواب الذي قدمناه في المستندين السابقين ولا نسلم ما ذكره من أن الأكثر هو الحرام لأن المال وإن كثرت أصوله فليس بواجب أن يكون في أصوله حرام بل الأموال الموجودة اليوم مما تطرق الظلم إلى أصول بعضها دون بعض وكما أن الذي يبتدأ غصبه اليوم هو الأقل بالإضافة إلى ما لا يغصب ولا يسرق فهكذا كل مال في كل عصر وفي كل أصل فالمغصوب من مال الدنيا والمتناول في كل زمان بالفساد بالإضافة إلى غيره أقل ولسنا ندرى أن هذا الفرع بعينه من أى القسمين فلا نسلم أن الغالب تحريمه فإنه كما يزيد المغصوب بالتوالد يزيد غير المغصوب بالتوالد فيكون فرع الأكثر لامحالة في كل عصر وزمان أكثر بل الغالب أن الحبوب المغصوبة تغصب للأكل لا للبذور وكذا الحيوانات المغصوبة أكثرها يؤكل ولا يقتنى للتوالد فكيف يقال إن فروع الحرام أكثر ولم تزل أصول الحلال أكثر من أصول الحرام .

وليتفهم المسترشد من هذا طريق معرفة الأكثر فإنه مزلة قدم وأكثر العلماء يغلطون فيه فكيف العوام هذا في المتولدات من الحيوانات والحبوب فأما المعادن فإنها مخلاة مسبلة يأخذها في بلاد الترك وغيرها من شاء ولكن قد يأخذ السلاطين بعضها منهم أو يأخذون الأقل لا محالة لا الأكثر ومن حاز من السلاطين معدنا فظلمه بمنع الناس منه فإما ما يأخذه الآخذ منه فيأخذه من السلطان بأجرة والصحيح أنه يجوز الاستنابة في إثبات اليد على المباحات والاستئجار عليها فالمستأجر على الاستقاء إذا حاز الماء دخل في ملك المستقى له واستحق الأجرة فكذلك النيل فإذا فرعنا على هذا لم نحرم عين الذهب إلا أن يقدر ظلمه بنقصان أجرة العمل وذلك قليل بالإضافة ثم لا يوجب تحريم عين الذهب بل يكون ظلما ببقاء الأجرة في ذمته .

Mythology

1892

There is a great deal of mythology in the world, and it is very interesting to study it. It is a part of the history of the human mind, and it is a part of the history of the human race.

The mythology of the Greeks is very interesting. It is a part of the history of the human mind, and it is a part of the history of the human race. The Greeks had a great deal of mythology, and it is very interesting to study it. It is a part of the history of the human mind, and it is a part of the history of the human race.

The mythology of the Romans is very interesting. It is a part of the history of the human mind, and it is a part of the history of the human race. The Romans had a great deal of mythology, and it is very interesting to study it. It is a part of the history of the human mind, and it is a part of the history of the human race.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَوَافِلُ الْيَقِينِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ إِيَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إحياء علوم الدين للإمام الغزالي موسوعة إسلامية كبرى لا يستغنى عنها كل مسلم فقد جمع فيه الإمام الغزالي أمور الإسلام على أربعة كتب : العبادات ، والمعاملات ، والمهلكات ، والمنجيات ، فأجاد وأفاد .

وقد أورد الإمام الغزالي آلاف الأحاديث كانت مصدراً لأرائه بعد كتاب الله ، أتى بها محذوفة الأسانيد .

وقد عني الحافظ العراقي بتخريج بعض الأحاديث وتعقب مصدرها ، ثم جاء السيد محمد الزبيدي الشهير بمرتضى فاستكمل عمل الحافظ العراقي وتعقب بعض الأحاديث التي لم يجد لها الحافظ العراقي أصلاً فذكر لها أصولاً تقويها وتنقلها من الضعف إلى القوة وذلك بالرجوع إلى أمهات كتب الحفاظ .

ولقد قام شيخ المحدثين في عصره فضيلة الشيخ محمد الحافظ التتجاني بمراجعة تخريجي الحافظ العراقي والسيد مرتضى الزبيدي ورأى جمعتهما في كتاب واحد وهو أحد أعماله الجليلة المتعددة كترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للتايلسي ... وغيرها من أعمال لم يقصد بها إلا وجه الله عز وجل .

اتفق جمهور العلماء على أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال لأنها مأمور بها أمراً عاماً ولا تصطدم بعقيدة ولا بأصل من الأصول ولا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً ، وقد يسوق العلماء الأحاديث الضعيفة بجوار الحديث الحسن أو الصحيح ليزداد السند به قوة وهذا معروف في فن الحديث .

بمشيئة الله تعالى ستوالى « دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع » نشره في أعداد متتابعة .

والله ولي التوفيق ،

هاني غريب